وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الآداب واللغات

أسس التخاطب ومحاذيره عند "غرايس" في ظل نظرية الأفعال الكلامية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص :اللسانيات العامة

إعداد الطالبتين

- سهيلة عيدود

- حنان عروة

إشراف الدكتورة:

نوارة بحري

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	رئيسا
نوارة بحري	أستاذ التعليم العالي	عباس لغرور-خنشلة-	مشرفا ومقررا
عبد الغاني تريكي	أستاذ مساعد –ب-	عباس لغرور-خنشلة-	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يتجه علم اللغة الحديث في دراسة اللغة وأنظمتها اتجاهين مختلفين، أحدهما يتجه إلى دراسة اللغة دراسة شكلية معزولة ومفصولة عن كل سياق ثقافي أو اجتماعي مركزا على دراسة النظام اللغوي وعلاقة عناصره بعضها ببعض، فاللغة حسبهم لا تدرس بوصفها خطابا بل بوصفها نظاما مجردا ويمثل هذا الاتجاه **فرديناند دي سوسير F.de Sussurz** وكل الاتجاهات التي اتكأت على محاضراته ودروسه كالبنيوية والنحو التحويلي و التوليدي وغيرهما. والاتجاه الثاني يهتم بدراسة الاستعمال اللغوي، ودراسة الضوابط التي تحكم هذا الاستخدام، ودور المقام أو السياق اللغوي في التواصل الانساني، ويهتم كذلك بالمتكلم والسامع والعلاقة بينهما وما يرافق الكلام من حركات الجسم، وتعبيرات الوجه، ومن يشاركون في الاتصال اللغوي، وبيئة الحدث، وقدرة السامع على فهم مقاصد المتكلم، ومدى استجابته لهذه المقاصد وما يتطلبه التواصل من معان مقامية ويمثل هذا الاتجاه أصحاب اللسانيات الاجتماعية والتداولية، وتعرف التداولية بأنها تهتم بدراسة استعمال اللغة لكنها لم تصبح مجالا يعتد به في الدرس اللغوي المعاصر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أن قام بتطويرها ثلاثة من فلاسفة اللغة المنتمين إلى جامعة اوكسفورد وهم **(جون أوستين، جون سيرل وبول غرايس)** حيث انصبت اهتمامات هؤلاء الباحثين حول دراسة استعمال اللغة عوضا من دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها فالاجتهادات التي قدمها هؤلاء ساهمت في تقدم الدراسات التداولية وتحديد موضوعات الدراسة فيها.

ومن القضايا التي تناولتها التداولية قضية: الأفعال الكلامية والتي بدورها تهتم بدراسة الكيفية التي يسلكها الناس لفهم الفعل الكلامي وإنتاجهم له ويعد **بول غرايس** من الذين أسهموا في بناء النظرية التداولية محاولا بناء نظرية متماسكة المبادئ والمفاهيم أين أدخل مفهومين أساسيين إلى نظريته وهما "مبدأ التعاون" و "الاستلزام الحواري"، وبالرغم من أهمية

نظريته في علم التداوليات إلا أنها لم تخل من بعض الهفوات التي أغفلها **غرايس** في عمله وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة لمعالجة إشكالا هاما مفاده:

ما هي أسس التخاطب ومحاذيره عند بول غرايس في إطار نظرية أفعال الكلام؟ ويمكن أن تتفرع عنه تساؤلات أخرى أهمها:

- **ما مفهوم الفعل الكلامي؟ وما هي خصائصه؟ وما الجهود التي ساهمت في تطوير هذه النظرية؟**
- **ما أسس التخاطب التي تقوم عليها نظرية بول غرايس؟ وما هي القواعد التي تضبط مسار الحوار؟**
- **ما هي القواعد التي أغفلها بول غرايس؟ وما البدائل المكملة لهذه النظرية؟**

إن السبب من وراء طرح هذه الإشكالية هو السعي في حلها وفهم هذا الموضوع الذي لم يبحث فيه من قبل على مستوى جامعتنا وكليتنا بالتحديد ولأهمية هذا البحث في مجال الدراسات اللسانية المعاصرة وتطورها ليدعوا إلى الاهتمام بالفكر التداولي وخاصة نظرية أفعال الكلام حيث تعتبر قضية أفعال الكلام محل أبحاث ودراسات سابقة حسب حدود تطلعنا أهمها:

- النظرية القصدية في المعنى عند غرايس للدكتور صلاح اسماعيل، مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في جامعة القاهرة، مصر، لعام 2005م.
- أفعال الكلام في الخطاب القرآني سورة البقرة –أنموذجا– دراسة تداولية للطالبة حليمة بو الريش، إشراف الدكتور عبد الكريم بو رنان وهي عبارة عن بحث مقدم لنيل شهادة المجاستير في اللسانيات العامة بجامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر لعام 2011–2012م.

وقد سيق البحث في هيكل تنظيمي مبني على مقدمة مرفقة:

- بمدخل الموسوم ب: اللسانيات التداولية وهو دراسة نظرية سنحاول من خلالها التعريف بالتداولية ونشأتها ومجالاتها وعلاقتها بالعلوم الأخرى.
- الفصل الأول: المعنون بنظرية أفعال الكلام وهو دراسة نظرية اشتملت على مفهوم الفعل الكلامي وإرهاصات نظرية أفعال الكلام وأيضا مؤسس هذه النظرية جون أوستين وتلميذه سيرل وجهودهما في تطوير نظرية أفعال الكلام.
- الفصل الثاني: اختص بالبحث عن أهم الأسس التي جاء بها بول غرايس في نظريته والمبادئ التي تغاضى عنها و البدائل المقومة لنظريته.
- وخاتمة تتضمن النتائج المحصل عليها من البحث.

ونشير إلى مجموعة المراجع التي استفاد منها البحث:

كتاب أوستين "كيف ننجز الأشياء بالكلمات" و"التداولية عند علماء العرب" لمسعود صحراوي، وكتاب "التداولية اليوم علم جديد في التواصل" لآن روبول، جاك موشلار ترجمة د.سيف الدين دغفوس و د. محمد الشيباني مراجعة د. لطيف زيتوني، وكتاب في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم للدكتور خليفة بوجادي وكتاب أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر للدكتور محمد أحمد نحلة.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة العلمية والذي يمكننا من استقصاء الحقائق ووصفها وتحليلها وتفسيرها، بالإضافة إلى اعتمادنا أيضا على المنهج التاريخي الذي سيساعد هو الآخر على تتبع مسار الدرس التداولي منذ نشأته وبالتحديد إرهاصات نظرية أفعال الكلام وتطورها.

أما بالنسبة للصعوبات والعراقيل التي واجهتنا هي طريقة التعامل المصادر والمراجع وصعوبة المادة المعرفية وإعادة صياغتها.

وفي الأخير نشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل، كما نتقدم بجزيل الشكر لأستاذتنا ومشرفتنا "**نوارة بحري**" التي تولت مهمة الإشراف على هذا العمل إلى أن وصل إلى ما هو عليه اليوم وكل من ساهم في نجاح هذا العمل، وفي الأخير نتقدم بجزيل الشكر " **لجامعة عباس لغرور**" التي قدمت لنا فرصة البحث وتقديم هذه الدراسة.

مدخل

1/- تعريف التداولية :

أ_ التعريف اللغوي في المعاجم :

في لسان العرب لابن منظور:

"دَوَلَ : العقبة في المال والحرب سواء، وقيل : الدُولة، بالضم، في المال، والدَولةُ بالفتح في الحرب، الفعل، وفي حديث أشراط الساعة : إذا كان المغنم دُوَلاً، جمع دُولة بالضم، وهو ما يتداول والدولة والانتقال من حال إلى حال... كأنه كي لا يكون الفيء دولة أي متداولا"[1].

في مقاييس اللغة للفرابي:

المفهوم المعجمي للتداولية يرجع إلى مادة (دَوَلَ) الواردة في مقاييس اللغة : " الدال واللام أصلان : أحدهما يدل على تحويل شيء من مكان إلى مكان، ومن هذا الباب تداول القوم الشيء بينهم إذا صار من بعضهم إلى بعض، والدوله والدولة لغتان، ويقال بل الدولة في المال والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب، لأنه أمر يتداولونه فيتحول من هذا إلى ذاك ومن ذاك إلى هذا "[2].

أساس البلاغة للزمخشري :

"دالت له الدولة ودالت له الأيام بكذا وأدل الله بني فلان من عدوهم : جعلت الكثرة لهم عليه، وعن الحجاج أن الأرض ستدال منكما أدلنا منها وإليه يداول الأيام مرة لهم ومرة عليهم، والدهر ودول وعقب ونوب وتداولوا الشيء بينهم"[3].

1- ابن منظور: لسان العرب.، دار صادر، بيروت، لبنان، مجلد5. ط1، 1986م، ص: 327.

2- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ،دار الجيل ، ط1، دت ، ص: 314.

3- الزمخشري : أساس البلاغة تحقيق: عبد الرحيم محمود عرف به أمين خولي ،دار المعارف للطباعة والنشر، لبنان،دط ، 1992م. ص: 139.

ويتضح من التعاريف المعجمية السابقة، أنها لا تخرج عن الجذر (دَوَلَ) التي تحمل معاني التغير والتبدل والتحول والتنقل... .

ب_ التعريف الاصطلاحي للتداولية:

من الصعب إعطاء مفهوم شامل للتداولية، وذلك بسبب تعدد مصادر تعريفاتها كونها تضم جملة غير محددة من الأفكار والتأملات المختلفة التي يصعب حصرها، ولعل السبب في صعوبة وضع تعريف شامل لها يتعلق بنشأتها الغير مستقرة، بالإضافة إلى تداخلها مع العلوم الأخرى.

" فالتداولية ليست علما لغويا محضا، بالمعنى التقليدي، علما يكتفي بوصف وتفسير البنى اللغوية ويتوقف عند حدودها وأشكالها الظاهرة، ولكنها علم جديد للتواصل يدرس الظواهر اللغوية في مجال الاستعمال؛ ويدمج، من ثم، مشاريع معرفية متعددة في دراسة ظاهرة " التواصل اللغوي وتفسيره". وعليه فإن الحديث عن "التداولية" وعن " شبكتها المفاهمية" يقتضي الإشارة إلى العلاقات القائمة بينها وبين الحقول المختلفة لأنها تشي بانتمائها إلى حقول مفاهيمية تضم مستويات متداخلة، كالبنية اللغوية، وقواعد التخاطب، والاستدلالات التداولية، والعمليات الذهنية المتحكمة في الانتاج والفهم اللغويين، وعلاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال...إلخ. فنحن نرى أن التداولية تمثل حلقة وصل هامة بين حقول معرفية عديدة، منها: الفلسفة التحليلية، ممثلة في فلسفة اللغة العادية، ومنها علم النفس المعرفي ممثلا في " **نظرية الملاءمة Théorie de pertinence** " على الخصوص، ومنها اللسانيات بطبيعة الحال."[1]

1- ينظر: مسعود صحراوي : التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية **"الأفعال الكلامية"** في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص: 16.

وبسبب التداخل واتساع مجالات التداولية، صعب علينا وضع تعريف شامل جامع لها، فقد أقدم العديد من الباحثين في إعطاء تعاريف لهذا العلم، وجل هذه التعاريف لم تسلم من الانتقادات، كما نجد بعض التعريفات تتناقض فيما بينها، ومن هذه التعريفات:

" التداولية هي فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم أو هو دراسة معنى المتكلم..، فالمتكلم كثيرا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته، وهذا ما تعنى به التداولية دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل، فالمعنى لا يرتبط بالضرورة بالكلمات وحدها، ولا يتعلق بالمتكلم والسامع وحدهما أيضا، وإنما يتعلق الأمر في كيفية استعمال اللغة بين هذه الأطراف"[1].

بناء على المفهوم العام "**Pragmatique**" في الدرس اللساني العربي الحديث تعنى بدراسة اللغة في الاستعمال؛ أي إزاء تداولها بين مستخدميها، حيث نجد أن "**طه عبد الرحمان**" انتقى مصطلح التداولية ليكون مقابلا لـ "**Pragmatique**" وفي هذا يقول: "وقد وقع اختيارنا منذ 1970 على مصطلح "التداوليات" مقابلا للمصطلح الغربي "براغماتيقا"، لأنه يوفي المطلوب حقه، باعتبار دلالته على معنيي "الاستعمال" و"التفاعل" معا، ولقى منذ ذلك الحين قبولا من لدى الدارسين الذين أخذوا يدرجونه في أبحاثهم"[2].

كما نجد تعريف لساني عند **آن ماري دبير (Anne-Marie Diller) وفرانسوا ريكاناتي (François Récanati)** كالتالي: التداولية هي: "**دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدراتها الخطابية**"[3].

وتعريف آخر للتداولية بكونها "**دراسة اللغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية في نفس الوقت**"[4].

1- ينظر: محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية. دط. 2002م. ص: 12.
2- طه عبد الرحمان : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام. المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.، ط2، 2000م، ص: 28.
3- فرانسواز ارمينيكو: المقاربة التداولية. تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط ، المغرب ، ط1، 1986م، ص: 5.
4- فيليب بلانشيه : التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2007م، ص: 19.

بالرغم من صعوبة تحديد مجال التداولية لتداخلها على قطاعات معرفية عديدة،" كونها تتناول العديد من الأفكار...، فهي لا تخص الليسانيون وحدهم، بل تتجاوز ذلك من علماء الاجتماع إلى المناطقة، كما تتجاوز أيضا في اهتماماتها بمجموع الأبحاث المتعلقة بالمعنى والتواصل، وتطغى على موضوع الخطاب لتصير بذلك نظرية عامة للنشاط الانساني"[1].

2/- نشأة التداولية:

التداولية درس جديد يحمل في طياته أفكارا غزيرة ومتنوعة، وهذا التنوع أدى إلى جعل معالم هذا الدرس غير واضحة، فقد انبثقت التداولية من التحليل الفلسفي في اللغة، وكذلك التحليل الليساني، وهذا ما جعلها غير مألوفة حاليا.

"فالتداولية هي محاولة للإجابة عن أسئلة كالتالي: ماذا نصنع حين نتكلم؟، ماذا نقول بالضبط، حين نتكلم؟، فمن يتكلم إذن؟، وإلى من يتكلم؟...، هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟...، إننا نجد لذلك اعتبارات تداولية، عند نمطين من المفكرين، وبالدرجة الأولى عند أولئك الذين يتشبثون بحقيقة الجمل الهادفة، فيما يتعلق بلغة كل يوم، وبالجمل التي تطلق عليها "اللغات الطبيعية" وبعوائق حضور "الأنا" أو "الأنت" وهو حضور لا يستوجب الكشف عنه وتحديد معناه، ونصادفهما على شاشة كل الأدوار التي يلعبها سياق تناول المقاصد، في إنجاز المضمون الدال، ويمثل هؤلاء بدرجات متفاوتة، المناطقة-الفلاسفة، أمثال **فريج (Freg)**، **روسل (Russel)**، **كارناب (Carnap)**"[2]... وغيرهم من الذين حاولو إعادة بناء لغة صورية لوصف العالم وتأويله.

1- ينظر: خليفة بوجادي: في الليسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر،ط1، 2009م، ص: 63-64.

2- فرانسواز أرمينيكو:المقاربة التداولية، ص: 3.

الإرهاصات الأولى لنشأة التداولية عند تشارلز" **ساندرز بيرس Charles sanders pierce**":

عد هذا الفيلسوف من الأوائل الذين أسسوا لهذا الدرس وتطويره في الاتجاه اللساني والفلسفي، في القرن التاسع عشر، حين صاغه بـ "**Pragmaticism**" عام 1905، ثم عدل مفاهيمه ويليام جيمس. وقوامه أن قيمة الأفكار المجردة تقاس بعد انطباقها على الواقع وصياغته عمليا. ثم سرعان ما صارت هذه السمة مميزة للثقافة الأمريكية الحديثة بشكل عام، وهي تسمح بالنظر إلى عالم يموج بالحياة والنشاط، بعيدا عن العالم المصطنع الذي يتخيله الفيلسوف المثالي.

"ولئن كانت لا تعترف إلا بمادية الفعل وواقعيته، فالثقافة العربية تؤيد ذلك، لكنها لا تعزز اللغة، يدعو هذا الاتجاه إلى الاهتمام بما أهملته اللسانيات في الجانب الاتصالي، لاسيما دراسة علاقة اللغة بمستخدميها؛ حيث لا يمكن أن تبقى محصورة في علمي النحو والمعاني والإلمام بكل العناصر الفعالة في عملية الإبلاغ"[1].

وعليه فإن الإرهاصات الأولى للتداولية ظهرت مع الفيلسوف والسيميائي **تشارلز سندرس بيرس**، حيث ارتبطت التداولية عنده بالمنطق ثم بالسميوطيقا، وأبرزت معالمها الأولى من خلال مقاله "**كيف نجعل أفكارنا واضحة**" الذي نشر عام **1878**.

وانطلاقا من طرحه لهذا الإشكال حاول **بيرس** جمع الأدلة وربطها بالواقع الاجتماعي بهدف تطوير التجربة الانسانية، فالتداولية عنده هي نقل للواقع باعتبارها وسيلة من وسائل المعرفة والاتصال.

. أما **موريس Maurice** فقد صنفت جهوده ضمن البحوث الفلسفية التي درست الدليل وتصوراته الواسعة، كما أنها امتداد لبحوث علم النفس السلوكي المهيمنة على اللغة

[1]- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 44.

في فترة سابقة، وإلى جانب ذلك فقد أسهم في الدرس السيميائي إلى جانب **بيرس**، وبنية اللغة في نظره نظام من السلوك؛ ذلك أنها تهيئ المتلقي إلى رد فعل ما، بناء على البنية التي يتلقاها، سعى إلى معالجة العلاقة بين العلامات ومستخدميها، ذلك بإعتبار أن التداولية جزء من السميائية[1].

أما عند **فينجنشتاين (Vittgenstein)** فقد كان متأثرا بالفلسفة والمنطق، كما عد من أوائل الفلاسفة الذين ساهموا في الحقل الاستعمالي للغة، حيث سعى إلى إيجاد لغة مثالية تتطابق والفكر الفلسفي، لكن سرعان ما عدل ذلك واتجه إلى دراسة اللغة العادية. حيث اعتمد في فلسفته على ثلاثة مفاهيم أساسية: الدلالة، القاعدة، ألعاب اللغة، "وعرض في ذلك فكرة (ألعاب اللغة)، وهو ((تعبير في معناه الأولي يوضح كم هو مهم أن تأخذ بعين الاعتبار سياق الملفوظية إذا تعلق الأمر بفهم دلالة التعبير اللغوي أو شرحه))، من خلال كتابه (بحث في الفلسفة والمنطق –1921–)، الذي كشف فيه مفهوم التلاعب بالكلام، وأصبح فيما بعد أحد دعائم ظهور التداولية"[2].

ومنه فإن مساهمة **فينجنشتاين** اعتبرت من المساهمات الفعالة في مجال التداولية، حيث جعل الاستعمال أساس الحركة والنشاط في اللغة، وجعل التواصل هدفا، وبالرغم من هذه الجهود في مجال اللغة التداولية بوجه خاص، إلا أن أفاق البحث فيه لم تتضح وإجراءاته التحليلية لم ترق إلى العلمية، والموضوعية إلا بمجيء الفيلسوف **جون سيرل (john searle)**.

"من خلال المحاضرات التي قدمها **جون سيرل** بجامعة هارفارد عام **1955م** في فلسفة اللغة، والتي نشرت في **1962م** بعد وفاته، بعنوان "**كيف تنجز أفعالا بالألفاظ**" ومما

1- ينظر: المرجع السابق،ص: 56.
2- المرجع السابق: ص: 51-52.

ورد فيه أنه سار بين بنية اللغة وبنية الفكر، وجعلهما شيئا واحدا، واللغة في مفهومه تتعدى الاتصال إلى وظيفة التأثير، وتغيير السلوك الإنساني من خلال مواقف كلامية"[1].

اوستين في إلقائه لمحاضراته لم يكن قصده وضع اختصاص جديد للسانيات، بقدر ما كانت غايته تأسيس اختصاص فلسفي جديدة يتمثل في فلسفة اللغة.

حيث "أنكر اوستين أن تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الاخبارية هي وصف حال الواقع الاجتماعي وصفا إما يكون صادقا أو كاذبا، حيث أطلق عليه ما يسمى بـ "المغالطة الوصفية"[2] ومن خلال هذا يتضح لنا موقف اوستين في رفضه لثنائية الصدق والكذب.

"وخلاصة فكرته في ذلك أن كل قول ملفوظ يعد عملا، فنجده يميز بين نوعين من الملفوظات هي: الملفوظات الثانية التقريرية، والتي تمثل حالات الأشياء، وهي قابلة أن تكون حقيقية أو خاطئة، والملفوظات الإنجازية وترتبط بشروط تحقيقها، التي تحملها حال النطق بها، وبمساعدة بعض الشروط الظرفية الأخرى، نحو: اعلن عن افتتاح الجلسة، وبذلك فهو يعارض مبدأ الصدق والكذب الذي يحكم الجملة عموما، لدى المناطقة"[3].

وعليه يمكننا تلخيص فكرة **أوستين** في سطرين، فالأولى تتمثل في إقراره بالرفض لثنائية الصدق والكذب، أما الثانية فتتمثل في إقراره بأن كل قول عبارة عن عمل.

1- المرجع نفسه: ص: 53.

2- الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد بحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986م،ص: 22.

3- خليفة بوجادي: في اللسانيات الداولية، ص: 54.

3/- مجالات التداولية:

تهتم التداولية بدراسة أربع مجالات مهمة وهي:

1- "دراسة المعنى كما يوصله المتكلم أو الكاتب ويفسره المستمع أو القارئ، لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه الناس بألفاظهم أكثر من ارتباطهم بما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة"[1].

أي أن التداولية مجالها دراسة المعنى الذي يقصده المتكلم، ومحاولة اكتشاف الأغراض التي يريدها المرسل من خلال رسالته.

2- "تقوم التداولية على دراسة استعمال اللغة، فاهتمامها في مجموع تعريفات هذا الحقل ينصب على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع، بكل ما يعتري هذه العلاقة من ملابسات وشروط مختلفة، حيث تدرس كل العلاقات بين المنطوقات اللغوية وعمليات الاتصال والتفاعل وتستند إلى علم اللغة الاجتماعي، وتعالج قيود صلاحية منطوقات لغوية أو أفعال الكلام وقواعدها بالنسبة للسياق، ويتلخص ذلك في دراسة العلاقة بين المتلفظ والمخاطب"[2].

فمجالها هنا إذا هو التواصل الذي يعتمد على دراسته المقام والشروط الواجب توفرها في الكلام وأثناء الحديث وبهذا اعتبرت اختصاصا جديدا في حقل الدراسات اللسانية.

3- "تعرف التداولية، من وجهة نظر المرسل، بأنها كيفية إدراك المعايير والمبادئ التي توجهه عند انتاج الخطاب، بما في ذلك استعمال مختلف الجوانب اللغوية في ضوء عناصر السياق بما يكفل له ضمان التوفيق من المرسل إليه عند تأويل قصده وتحقيق هدفه، ومن هذه الرؤى المتعددة تغدو التداولية في مفهومها العام هي دراسة

1- جورج يول: التداولية، تر: الدكتور قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ، 2010م، ص: 70.
2- خليفة بوجادي :في اللسانيات التداولية، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009م، ص:70.

الاتصال اللغوي في السياق، وهذا التعريف هو ما يسمح بدراسة أثر السياق في بنية الخطاب، ومرجع رموزه اللغوية ومعناه، كما يقصد المرسل[1]."

وهنا يمكن القول أن التداولية تهتم بدراسة ما يقصده الناس في سياق معين وكيفية تأثير هذا السياق على صياغتهم.

4-"التداولية هي دراسة التعبير عن التباعد النسبي، والتباعد ينطوي القرب المادي أو الاجتماعي أو المفاهيمي على خبرة مشتركة حيث يحدد المتكلمون مقدار ما يحتاجون قوله بناء على افتراض قرب المستمع أو بعده"[2].

"فالتداولية علم يهتم بالكيفية التي تتحقق بها اللغة عند الاستعمال وعند التخاطب، ولقد اهتم الدارسون بآثار تفاعل اللغة مع الظروف والمقامات في المجتمع وكيفية استعمالها داخل النظام الاجتماعي حيث يحدث التفاعل بين المرسل والمتلقي فهي إذن تعتني بالكيفية التي تتحقق بها اللغة عند الاستعمال وعند التخاطب"[3].

4/- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى:

يتداخل الدرس التداولي مع العديد من العلوم اللسانية والنظريات المعرفية، وهذا ما سنتطرق إليه:

4-1 علاقة التداولية باللسانيات البنيوية:

إذا كانت اللسانيات البنيوية تدرس اللغة" بوصفها نسقا مجردا وبنية مغلقة، وإذا كانت قد حصرت موضوع الدراسة في اللغة ونظامها الصوتي والصرفي، والنحوي، والدلالي دون الكلام؛ فإن التداولية تدرس الكلام في سياقاته المختلفة مركزة على مقاصد المتكلمين،

---

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 1431هـ، 2010م، ص: 19.

[2]- ينظر: جورج يول، التداولية، ص: 19.

[3]- ينظر: سحالية عبد الحكيم، التداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة والأدب الجزائري قسم الأدب العربي جامعة بسكرة، العدد5،2009، ص: 2.

ومبادئ المحادثة، والضمني في الحديث...، وإذا كان الكلام مظهرا من مظاهر تحقق اللغة وليس معزولا عنها إلا افتراضا، فإن التداولية تعد مكملة للسانيات البنيوية"[1].

ونجد أن **ديسوسير** فرق بين مصطلحات لسانية ثلاثة في الدرس اللساني وهي: (اللسان واللغة والكلام)، وقد اكتبست هذه المصطلحات صفة عالمية، انحصرت دراسته في اللغة دون الكلام، فنجد أن معظم الدارسين في تناولهم لعلاقة التداولية باللسانيات، يتفقون على أن التداولية من اهتماماتها الكلام دون اللسان المستبعد عن مجال الدراسة، ويرى **ديسوسير** أن "**اللغة تختلف عن الكلام في أنها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة**"[2]؛ وعليه فإننا نجد أن **ديسوسير** بين ماهو ملكة بشرية (اللغة) وبين ماهو انجاز فردي ملموس بوعي واختيار (الكلام).

ركزت اللسانيات البنيوية على دراسة نظام اللغة بمعزل عن بنية المتكلم وسياق الكلام، يرى كذلك أن اللغة ظاهرة اجتماعية فهي: "مجموع كلي متكامل كامن ليس في عقل واحد، بل في عقول جميع الأفراد الناطقين بلسان معين"[3]. ومنه يتضح بأن اللغة نظام من العلامات أو الرموز الصوتية المركوزة في الذهن الجمعي؛ أي أنها نظام يمثل في الأصل الذاكرة الجماعية لما تحويه من علامات لا يقدر الفرد أن يختزنها في دماغه.

ويقول **جيفري لينش** في كتابه "**مبادئ اللسانيات**" بأنه سيدرس استعمال اللغة بمعزل عن بنيتها لكن هذه الدراسة ستكون مكملة للغة نفسها كنظام صوري.

ويطلق عليها **ليفسون** "**اللسانيات التداولية**" معتبرا إياها فرعا من اللسانيات فكلاهما يهتم بدراسة اللغة: إما نظامها وإما استعمالها[4]. ويقصد باستعمال اللغة هو الاستعمال الفعلي

1- حليمة بو الريش: أفعال الكلام في الخطاب القرآني "سورة البقرة أنموذجا، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الأدب واللغات، إشراف عبد الكريم بوزيان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012، ص: 62."

2- فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، تر: الدكتور بونيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي، مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيت الموصل، بغداد، العراق، دط، 1988، ص: 33.

3- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، دار الفكر. دمشق، ط3، 1429هـ- 2008م ،ص: 123.

4- حليمة بوالريش: أفعال الكلام في الخطاب الحواري، ص: 62.

للغة في المواقف الحقيقية، حيث يرتبط هذا الاستعمال بالأفراد الناطقين للغة ويعد من صميم البحث التداولي، فالتداولية هدفها البحث عن القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، ولذلك عدت التداولية لسانيات الكلام، في مقابل لسانيات اللغة.

ولا بد من الإشارة إلى أن مفهوم "**لسانيات الكلام**" قد تجعل الدرس التداولي ينحصر في حدوده وامتداداته. لأن اللغة لا تتحقق إلا على مستوى الكلام، ذلك بأن الكلام ليس معزولا عن اللغة إلا افتراضا، وعليه فإنه من الضروري أن تكون الدراسة متكاملة للغة ببعديها الاجتماعي والفردي.

فمن الصعب تحديد علاقة التداولية بغيرها من العلوم الأخرى، كما أن علاقتها باللسانيات البنيوية لا تتضح حدودها النهائية مما جعل البعض يعتقد بأن التداولية قاعدة اللسانيات. فمثلا لو أردنا استحضار جملة تداوليا وجب أن تستحضر قبل ذلك بنيتها اللغوية، لهذا اعتقد أنها الأساس التي تستند إليه اللسانيات.

4-2 علاقة التداولية بالنحو الوظيفي:

عد النحو الوظيفي من أهم روافد الدرس التداولي، وهناك من الدارسين من يجعلها مقابلة في عموم معناها للتداولية؛ أي أن التداولية هي امتداد للوظيفة.

ويقصد بالنحو الوظيفي "**مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنحو، وهي ضبط الكلمات، ونظام تأليف الجمل، ليسلم اللسان من الخطأ في النطق، ويسلم العلم من الخطأ في الكتابة**"[1].

النحو الوظيفي ظهر كنظرية جديدة في ميدان الدرس اللساني الحديث على يد الهولندي "**سيمون دايك**" في كتابه "**النحو الوظيفي**" عام (1978م)، وقد رسم "**دايك**" في

1- فضيلة عبد المحسن صالح أبو سوادة: تقييم أداء معلمات اللغة العربية بالمرحلة الثانوية في ضوء النحو الوظيفي (رسالة مخطوطة)،جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/ 1998م، ص: 50.

كتابه الإطار النظري والمنهجي العام لنظرية النحو الوظيفي وأسس لها، مقدما الشكل العام في تنظيم مكوناتها، وقد طالت دراسته مجال **الدلالة والتداول والمعجم والتراكيب** والتي استفاد منها اتباعه وطبقت على لغات مختلفة، حيث نالت هذه النظرية مكانة علمية مرموقة متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بشكل عام، والنظريات النحوية بشكل خاص.

يقدم النحو الوظيفي دعائم مهمة للتفسير التداولي للخطاب. حاول "**سيمون دايك**" الجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ماعرضته نظرية أفعال الكلام، حيث اقترح إدراج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية شاملة.

وبالتالي فإن النحو الوظيفي نظرية موسعة تتكامل فيها النحو واللسانيات التداولية.

4-3 علاقة التداولية بعلم الدلالة:

يعد علم الدلالة فرع من فروع علم اللسان الحديث، يعنى هذا العلم بـ "**دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل (...) فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي أو اجتماعي ولغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما**"[1]. وعليه فإن علم الدلالة يبحث عن المعنى في اللغة أثناء الاستعمال وهذا ما تبحث فيه التداولية، مما جعل بعض الدارسين يقولون بأن التداولية امتداد للدرس الدلالي.

فالتداولية موضوعها هو "**دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية، وهو خلط تحليل اللغة العادية، حيث تهتم بعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها**"[2]. أي أن التداولية تهتم بدراسة اللغة على أساس وظيفتها الأساسية هي التواصل والربط بين النظام اللغوي وكيفية استعمال هذا النظام.

1- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1985م، ص: 11.
2- فرانسواز أرمينيكو: المقاربة التداولية، ص: 7.

والعلاقة بين كل من علم الدلالة والتداولية، اتضحت معالمها بعد صدور محاضرات **أوسين** وعدت الأولى في تحديد مجالات هذين العلمين "وسيميز هذا المبحث بينهما انطلاقا من فكرة (الكفاءة) و (الأداء)، حيث يصنف علماء اللغة باتفاق، علم الدلالة ضمن القدرة (معرفة اللغة)، أما التداولية تصنف ضمن الشق الثاني المتضمن للأداء الانجاز واستخدام اللغة. فهي بناء على هذا، تقوم على التبعية لعلم الدلالة الذي يعرف شروط المعنى وحقيقتها؛ وتهتم التداولية بعد ذلك بدراسة هذه الشروط حين تربط المعنى بالاستخدام، وتحدد ما يسمح بنجاح الملفوظ أو اخفائه، وهذه أول نقطة تنفصل فيها التداولية عن علم الدلالة"[1].

وعليه فإن كلاهما ينطلقان في الدراسة من فكرة الكفاءة والأداء، ثم تأخذ التداولية مجرى آخر يجعلها تنفصل عن الدلالة، لكن هذا الانفصال لا يعني بالضرورة الاستغناء التام عن الدلالة. لأن كل منهما يكمل الآخر، فالدلالة مهمتها تفسير الملفوظات مع مراعاة شروطها وقيودها النظامية والمقامية، أما التداولية فتعنى بمقاصد المتكلم أو الكاتب مع اختيار المقام المناسب، والشروط التي تتضمن نجاح الجملة أو العبارة.

4-4 علاقة التداولية باللسانيات التعليمية:

شغلت اللسانيات التعليمية مساحة واسعة لدى المفكرين في العصر الحديث، "إذ اهتمت المقاربة التواصلية المنبثقة عن اللسانيات التداولية في مجال التعليم والتعلم بالتركيز على تطوير قدرة المتعلم التواصلية وتفعيل مهاراته التعليمية، وتحقيق طلاقته اللغوية ودرجة تفاعليته مع الاستعمالات الوظيفية للغة حيث يرى أصحابها أنه لا يكفي أن يكون المتعلم قادرا على قراءة جمل وكتابتها بطريقة سليمة "شكل اللغة أساسا"، بل يجب اكتساب القدرة على استعمال هذه الجمل والعبارات في مواقف تواصلية معينة، وذلك بالاهتمام بسياق الكلام وأدوار المتكلم والمستمع، أي نتكلم قصد ربط علاقة محادثة والسعي إلى التأثير في السامع

[1]- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 128.

وبذلك يكون التحكم في مختلف وظائف اللغة واستعمالاتها في السياقات التداولية"[1]، أي أن العملية التعليمية تتجاوز البنى اللغوية إلى الممارسة الميدانية، فهدفها هو بناء متعلم ناجح له القدرة على ممارسة واستعمال اللغة استعمالا فعليا في مواقف تواصلية ما.

وعليه فإن اللسانيات التداولية كان لها دور فعال في صناعة التعليم، وهذا ما دعى إليه "**الجيلالي دلاش**" من خلال قوله: "**لقد بات أساسيا توسيع مجال المكتسبات من جهة وقلب ترتيب الأولويات من جهة أخرى، ذلك أن مفهوم التبليغ هو الذي يجب أن يكون الأسبق والمحرك، وليس اللغة، لأن الاهتمام بالمتعلم يعني الاعتراف الكلي بأن هدفه هو التبليغ لا أحكام اللغة وحذفها، وإن هذا الوجه الأخير ليس سوى وسيلة وليس غاية في حد ذاته، ووسيلة واحدة ضمن وسائل أخرى**"[2] وهنا دعوة منه إلى ضرورة توظيف القواعد اللغوية بحسب ما تقتضيه المواقف الكلامية، فهو يعطي الأولوية للتبليغ على اللغة.

ويرى **خليفة بوجادي** أن "البحوث التداولية أسهمت في مراجعة مناهج التعليم ونماذج الاختبارات والتمارين وفق الظروف السابقة، وعدت البعد التداولي للغة (ممارستها واقعا) أحد أهداف العملية التعليمية"[3].

وعليه فإن التداولية كان لها فضل كبير في تقنين وضبط مناهج العملية التعليمية، فقد "**دعت إلى تجاوز تدريس أنماط الترميز (القواعد اللغوية...) إلى تدريس أنماط التأطير (ما يتعرف عليه المجتمع في الحديث، طقوس التجاوز، العبارات الاصطلاحية...)**"[4] أي الاهتمام بالملكة التبليغية للفرد المتكلم.

5/- جهود العلماء الغربيين في تطوير التداولية:

لقد قطعت التداولية في "تاريخها الممتد من خمسينات القرن العشرين إلى حدود الآن

1- ليرخ بوجملين وشيباني الطيب: العناصر التداولية التواصلية في العملية التعليمية، مجلة الأثر،العدد 10، ص: 66.
2- الجيلالي دلاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص: 48-49.
3- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 133.
4- المرجع نفسه: ص: 134.

أشواطا مهمة، ومرت بعدة تحولات، فبعدما كانت تنعت قبل عقود بسلة المهملات أضحت حقلا معرفيا خصبا ومتجددا، لا حدود تحده ولا حواجز تمنعه من اقتحام حقول أخرى، وقد أوجز آن روبول تاريخ التداولية في ثلاث محطات، فبداية التداولية تعود إلى 1938 حيث تحدث شارل موريس عن مختلف التخصصات التي تعالج اللغة وهي ثلاثة: البعد التركيبي والبعد السيميائي و أخيرا البعد التداولي"[1].

حيث جاءت التداولية كرد فعل على المناهج اللسانية السابقة التي تعاملت مع النصوص كبنية شكلية مغلقة، كالمنهج البنيوي الذي يركز على دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها وتجاهل كامل للمؤلف والمحيط الخارجي. ومن أبرز العلماء الغربيين الذين ساهموا في تطوير التداولية: "**الفيلسوف أوستين (Austin) وسورل (Searle) وعالم الاجتماع غوفمان (Goffma,) وكذلك عالم اللسانيات الاجتماعية غمبرز (Gumperz)**"[2]. فعندما ألقى الفيلسوف "**أوستين محاضرات وليام جايمس عام 1955 كانت غاية بقية المحاضرات التي ألقاها وضع أحد أسس الفلسفة التحليلية الانجلوسكسونية**"[3]. في "تلك الحقبة موضع سؤال، وهو أساس مفاده أن اللغة تهدف إلى وصف الواقع"[4].

حيث انطلق **أوستين** من ملاحظة بسيطة مفادها أن الكثير من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية لا تصف مع ذلك أي شيء ولا يمكن الحكم عليها بمعيار الصدق أو الكذب"[5]. الذي كان له شأن كبير في تطور الاتجاه التداولي.

1- جواد ختام: التداولية، أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م، 1437هـ، ص: 20

2- فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية. ط1،2007م، ص: 19-20.

3- الفلسفة التحليلية الانجلو سكسونية: يعرفها قاموس الفلسفة بأنها تلك الفلسفة التي تحاول معالجة المشكلات الفلسفية بتجزئتها وتحليلها إلى أجزاء يمكن التعامل معها بدلا من محاولة البحث عن حلول لهذه المشكلات.

4- ينظر: آن روبول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني، المنظمة العربية دار الطليعة، بيروت، لبنان.يوليو 2003م. ص: 29.

5- المرجع نفسه ص: 30

"بالإضافة إلى جهود **بول غرايس** التي أسهمت في تطور الدرس التداولي لاسيما في حديثه عن مبادئ المحادثة"[1].

"وقد اقترح بول غرايس، وهو يشتغل بجامعة أوكسفورد على فلسفة اللغة، ضمن اهتمامه بالمضمر، مفهوم حكم المحادثة، في مقال ظل شهيرا **(المنطق والمحادثة، ترجم إلى الفرنسية في مجلة Communication** ونشر في دار **Seuil سنة 1979)**. وتتمثل الفكرة الأساسية في أن المتخاطبين عندما يتحاورون إنما يقبلون ويتبعون عددا معينا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل. والمبدأ الأساسي هو **مبدأ التعاون**"[2].

حيث أننا سنتطرق إلى مبادئ نظريته في عنصر لاحق.

ومن بين الذين اشتغلوا بالدرس اللساني التداولي وساهموا في تطويره **هانسون** ويعد أول من حاول التوحيد بين مختلف مكونات التداولية، وذلك من خلال تقسيمه للتداولية على ثلاث درجات فكل درجة تهتم بالسياق لكن توظيفه يختلف من درجة إلى أخرى وهذه الدرجات هي: تداولية الدرجة الأولى وهي تهتم بدراسة الرموز الاشارية أي التعابير المبهمة ضمن ظروف استعمالها أي سياقها. تداولية الدرجة الثانية وهي دراسة طريقة تعبير القضايا في ارتباطها بالجملة المتلفظ بها في الحالات الهامة. والدرجة الثالثة هي درجة نظرية أفعال اللغة وأفعال الكلام.[3]

[1]- محمد محمد يونس علي: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1 ،دت، ص: 15.
[2]- المرجع نفسه:ص 15.16
[3]- فيليب بلانشيه: التداولية من أوستن إلى غوفمان. تر: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سورية، ط1، 2007م، ص: 81.

الفصل الأول:

نظرية أفعال الكلام

- مفهوم الفعل الكلامي
- خصائص الفعل الكلامي
- إرهاصات نظرية أفعال الكلام وتطورها
- نظرية أفعال الكلام عند أوستين
- نظرية أفعال الكلام عند سيرل

1/- مفهوم الفعل الكلامي:

إن مفهوم الفعل الكلامي تعددت استخداماته بين الدارسين، مما أدى إلى اختلاف تعريفاتها تبعا للمرجعيات المعرفية التي انطلقوا منها، ومن المتفق عليه أن فعل الكلام هو: "**التحدث بما يعني تحقيق أفعال لغوية**"[1]، أو هو "**كل ملفوظ يقضي التلفظ به في شروط معينة إلى حدث أو فعل وينتج هذا الفعل آثارا قد تكون لغوية، وقد تكون غير لغوية**"[2].

ويعرفه **اوستن (Austin)** بأنه: "**الفعل المؤسس من قبل متكلم يتمتع بصلاحيات معينة**"[3]. وعليه فإن **أوستن** يشترط متحدث مثالي يتمتع بمزايا محددة لإنجاح العملية الكلامية.

أما **فان دايك (V.DAK)** فقد ربط حد "الفعل الكلامي" بـ "الحدث" الذي يعني في أساسه "التغيير"، ويقول: "**وما نعنيه بقولنا بإنجاز فعل اجتماعي كأن نعد وعدا ما، ونطلب وننصح، وغير ذلك مما شاع وذاع أنه يطلق عليه "أفعال الكلام"، ومن الواضح علاوة على ذلك أنه يوجد بون شاسع بين حال إصدار بعض الأصوات من ناحية ثانية**"[4].

كما أن الفعل الكلامي لا يتصف بالثبات كونه لا يقف عند حدود النطق الكلامي، بل يتعداه إلى النمط الإنجازي الذي يبتغيه المتكلم من المتلقي.

إذن الفعل الكلامي هو الملفوظ المتحقق من قبل المتكلم محدد وفق سياق محدد، والذي تكون اللغة معه مجرد أداة تواصلية، بل فعلا اجتماعيا أو سلوكا فرديا أو مؤسساتيا، وهو الفعل التلفظي الذي ينتجه المتكلم من أجل إنجاز ما، وفق سياق محدد.

1- حكيمة بو قرومة: دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم –مقاربة تداولية-، منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل، العدد 3، جامعة ملود معمري تيزي وزو، ماي 2008م، ص: 11.

2- رحيمة شيتر: تداولية النص الشعري –جمهرة أشعار العرب نموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل الدوكتورا في علوم الأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الأدب والعلوم الانسانية، إشراف: عبد القادر دامخي، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2008- 2009م، ص: 149.

3- مسعود صحراوي: الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر العربي المعاصر والتراث العربي، رسالة دكتورا، كلية الآداب واللغة العربية، إشراف عبد الله العشي، جامعة الحاج لخضر، باتنة. 2004م، ص: 83.

4- فان دايك: النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، 2000م، ص: 263.

ويعرفه **مانقونو (D.Mainueneau)** بقوله: "**والمقصود به الوحدة الصغرى التي بفضلها تحقق اللغة فعلا بعينه (أمر، طلب، تصريح، وعد...)، غايته تغيير حال المخاطبين، إن المتلفظ المشارك "coénonciateur" لا يمكنه تأويل هذا الفعل إلا إذا اعترف بالطابع القصدي لفعل المتلفظ**"[1].

ولتحقيق إنجازية الفعل الكلامي، لا بد من ربط العبارة اللغوية بحدث ذي غاية معينة، وبالتالي فالفعل الكلامي هو الفعل التلفظي الذي ينتجه المتكلم بقصد تحقيق غاية معينة **وفق مقام محدد.**

2/- خصائص الفعل الكلامي:

قبل حديثنا عن سمات الفعل الكلامي لابد أن نشير إلى أن نظرية أفعال الكلام تتجاوز الجملة وأي تعبير آخر إلى الإنجاز الفعلي للغة في ظل خصائص محكمة تقوم على:

2-1- القصدية:

وهو مفهوم أخذه **أوسين** عن **هوسرل (Husserl)** وأدخله في تحليلاته للظواهر اللغوية، واعتبر أن كل فعل كلامي يقوم على مبدأ القصدية، ويهتم هذا المبدأ بـ "**الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة غرض المتكلم والمقصد العام من المخاطب في إطار مفاهيمي للأبعاد التداولية للظاهرة اللغوية**"[2].

ويبين أهميتها من خلال قوله: "**فإن مسألة الأغراض والمقاصد في التلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال هي مسألة لها خطرها وشأنها**"[3].

1- دومينيك مانقانو: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد بحياتن، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2005م، ص: 7.
2- مسعود صحراوي: دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص: 10.
3- أوسين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنيني. المغرب، افريقيا الشرق، ط1، 2008م، ص: 178.

فالقصدية هي أساس الفعل الكلامي، فالكلام لا يكون ناجحا إلا إذا حقق الغاية والمراد منه، و "**إذا لم يتحقق شرط القصد في الكلام، فإن نتيجته الفعلية تصبح غير حقيقية، ولا يمكن أن يسمى حينئذ بفعل للكلام**"[1] فتحقيق المقصد في الفعل الكلامي في الطرح التداولي لا يقوم على انتاج الكلام فحسب، إنما يقوم على مجموعة من المبادئ التي تساعد المتكلم في أداء العملية التبليغية، كما تؤمن للمتلقي صيرورة التأويل التي تسعفه من إدراكه، وهذه المبادئ تساهم في تحديد شروط الحق في الكلام، وهي في جوهرها ثلاث مبادئ[2]:

- مبدأ التفاعل " **Principe d'interactin**": فكل فعل كلامي هو فعل تفاعلي بين المتخاطبين.
- مبدأ الحصافة "**Principe de pertinence**": أي الملاءمة بين القول والمقصد.
- مبدأ التأثير: فكل فعل كلامي فعل تفاعلي يندرج في إطار التأثير بين المتخاطبين، وهذا الفعل الكلامي ومبدأ التأثير هذا كذلك لا يمكنهما الاشتغال إلا متى اعترف المتخاطبون بعضهم ببعض من حيث أن بعضهم موجود إزاء البعض الآخر، أو وفق مبدأ الحصافة.

2-2- المواضعة والتعاقد:

"المتكلم ينظم ما هو جاهز داخل قدرته التواصلية انسجاما مع نظام العلاقات الاجتماعية، مما يخوله هذا النظام من الحريات، ويفرضه من قيود وإرغامات، وعليه إن أي انتاج أو تحقيق ناجح للفعل يجب أن يعتمد على مجموع التعاقدات الاجتماعية، ولعل فكرة

1- عمارة ناصر: الفلسفة والبلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، الجزائر منشورات الاختلاف، وبيروت الدار العربية للعلوم، ط1، 2008م ، ص: 178.

2- ينظر: لوبيز ألنسو دي ألموس، لسانيات الخطاب حوار مع باتريك شارودو، تر: محمد يحياتن، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، العدد 2 الجزائر، 1999م، ص: 241.

التعاقد هذه تقتضي أن يكون للأفراد المنتمين لنفس جماعة الفعل الاجتماعي قابلة للتفاهم حول العروض اللغوية المسكنة لهذا الفعل"[1]

يحدث هذا الفعل اللغوي داخل بيئة لغوية اجتماعية محددة. ويتطلب نجاح العملية اللغوية اتفاق وتواضع أفراد المنظومة الاجتماعية اللغوية المتحدثة للغة معينة، ويتم التعاقد بينهم من خلال التفاهم حول ما يمكن تقديمه لإنجاز هذا الفعل وقولبته داخل إطار سياقي تواصلي معين.

2-3- الحالية " Situationalit" :

يعد الفعل الكلامي فعل سياقي اجتماعي يقوم على التفاعل والانسجام بين السياق المقالي والسياق الحالي، وتتحقق هذه العملية من خلال خلق الفاعلية للفعل اللغوي. "**ولكي تبين أهمية "الحال" وقيمته في الفعل الكلامي تنطلق من الملاحظة التي أبداها أوستين، وتخص تلك الجمل التي لا تصف واقعة ما أو تخبر عنها، وإنما تنشأ الواقع، وهي بهذا لا يمكن مراجعة كذبها أو صدقها؛ فهما صفتان للحكم على الواقع والإخبار عنه، لا إنجازه وإيقاعه. ومن هذه الملاحظ ابتدعا مصطلحا جديدا لهذا النوع من الجمل هي الجمل الإنشائية Les performative، في مقابل الإخباريات أو الوصفيات Les constatives**"[2].

ولبيان طبيعة هذا النوع يقدم **أوسين** مجموعة من الأمثلة منها:[3]

_نعم، قبل أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية، كما يتلفظ بهذه الكلمة "نعم" أثناء مراسيم حفلة الزواج.

1- عبد السلام اسماعيل علوي: التلفظ والانجاز، www.fikrwanakd-aljabriabed.net/n58 ، 23/05/2021 ، سا6.
2- سامية بن يامنة: سياق الحال في الفعل الكلامي –مقاربة تداولية-، أطروحة دوكتورا، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الأدب واللغات والفنون، إشراف: أحمد عزوز، جامعة وهران، 2011-2012. ص: 1433
3- أوسين: نظرية أفعال الكلام العامة، ص: 16

_ أسمي هذه الباخرة: ((الملكة اليزبيث)) كما ينطق بهذه العبارة عادة حينما تكسر القارورة على هيكل الباخرة عند تدشينها

_ أترك هذه الساعة ميراثا لأخي، كما يحصل عند قراءة الوصية.

_ أراهنك على أن السماء ستمطر غدا".

عند ملاحظتنا لهذه الأمثلة نرى نوعا من الترابط بين الفعل الإنجازي والحال ذلك من خلال السياق التي وردت فيه، ففي المثال الأول يتم التلفظ به في حال أداء مراسيم الزواج، فأنا في هذا المقام لا أذيع خبرا ولا أنشره بل لساني حالي، أي يتلفظ ويقول "رضيت بهذا الزواج" أما في المثال الثاني فيتحقق عند تسمية الأشياء، والثالث يتحقق عند قراءة الوصية، والرابع في حال المراهنة. وهذه الملفوظات نجدها تدل على معنى، إلا أنها لا تصف أي شيء أو تقرره أو تثبته، ولا يمكننا الحكم عليها بالصدق أو الكذب.

"وواضح من هذه الأمثلة أن التلفظ بالجملة (في المناسبات المخصوصة بطبيعة الأمور) ليس هو أني أصف حال قيامي بفعل، وأنا أتحدث على هذا النحو، كما أني لا أريد أن أثبت كوني قائما بذلك الفعل، بل إن النطق بالجملة هو إنجازها وإنشاؤها، ثم ما ذكرته هنا من العبارات المتلفظ بها لا يدل شيء منه على التصديق ولا على الكذب...فبماذا نسمي جملة من هذا النوع أو عبارة متلفظ بها من هذا القبيل؟ إني أقترح أن أطلق عليها مصطلح "جملة إنجازية أو عبارة إنشائية"[1].

وعليه فإن "الحال" له دور مهم في الفعل الكلامي، يتجلى في تحقيق الإنجازية المقصودة والمطلوبة لفعل كلامي معين، من خلال الملابسات الحالية التي تكشف عن ذلك.

[1]- المرجع السابق: ص: 17.

3-إرهاصات نظرية أفعال الكلام وتطورها

تعد نظرية أفعال الكلام من أهم النظريات التي قامت عليها التداولية، وتتجلى قيمتها في محاولتها تجاوز النظرة التقليدية للكلام، حيث ركزت على الطرح الوصفي و المعرفي له كما عنيت أكثر بالبعد العلمي المؤثر له، وربط الصلة بين العقل والفعل.

"فهذه النظرية ثارت على الدراسات السابقة والتي ترتكز على الفكرة القائلة إن وظيفة اللغة هي وصف العالم (الوظيفة الإخبارية)، حيث أعطيت المكانة الأولى للجمل التي تحكي وتصف الواقع على حساب الجمل التي تنشئ الواقع أو تهدف إلى ذلك على الأقل، وقد أبعد المناطقة هذا الصنف من الجمل من ميدان أبحاثهم واعتبروا جملة مجرد أشباه اثباتات أو مجرد تعبيرات انفعالية قد تصلح في ميدان الشعر والتعبير الخيالي بعامة ولكنها لا تصلح لصياغة قضايا المنطق، فالجمل القادرة على صياغة أحكام المنطق هي الجمل الإخبارية باعتبارها تقوم على ثنائيات الصدق والكذب"[1].

فوظيفة اللغة لا ترتكز على الوصف فقط بل يمكن أن تنتج الملفوظات أفعال لا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، فالكثير من الجمل التي ليست استفهامية أو تعجبية أو أمرية لا تصف مع ذلك فهذه الجمل لا تستعمل لوصف الواقع بل لتغييره.

فالفعل الكلامي "مفهوم نظري حديث النشأة، ولد في رحاب الفلسفة التحليلية الغربية التي مهد لها الفيلسوف الألماني **غوتلوي فريجه (G.FREGE)** في مؤلفه "**أسس علم الحساب**"**(Les fondements de l'artihmetique)** الذي كان بمثابة انقلاب فلسفي جديد، أحدث قطيعة معرفية ومنهجية بين الفلسفتين القديمة والحديثة"[2].

---

[1]- ينظر: طالب سيد هاشم: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت،دط، 1994، ص: 251.

[2]- صلاح الدين ملاوي: نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. جانفي، 2009، ص: 2.

"فالحدث الكلامي يعتبر من المفاهيم التي تدور في فلك الفعل الكلامي، بل سلسلة من الأفعال الكلامية، وفي هذا السياق يذهب **(ديل هايمز Dell Hymes)**[1]، إلى أنه الوحدة الأساسية أي رفعة التواصل اللغوي سواء أكانت هذه الرفعة كلمة أو عبارة أو جملة أو فقرة، أو نص برمته يعتبر حدثا تواصليا، ومنه يقسم الحدث الكلامي إلى وحدات أصغر هي: **(الأفعال الكلامية)**"[2]. أي أن الحدث الكلامي قد يتكون من فعل كلامي واحد أو أكثر.

حيث "يطلق عليها أيضا نظرية أفعال الكلام وهي ترجمة للعبارة الإنجليزية **Speech act theory**" أو العبارة الفرنسية **La théorie des acts de parole** ولهذه النظرية ترجمات أخرى في اللغة العربية مثل نظرية الحدث اللغوي، والنظرية الإنجازية ونظرية الفعل الكلامي وغيرها من الصيغ والعبارات وهي جزء من اللسانيات التداولية **Linguistic Pragmatirs** وقد مرت هذه النظرية بعدة مراحل لعل أهمها مرحلة التأسيس ويمثلها **ج.ل أوستين J.L Austin** ومرحلة النضج والضبط المنهجي **ج.ر سيرل J.R Searle**"[3]

"وفي العصر الحديث وتحديدا عند **كانط (Kant)** وقعت الصيغة الخبرية تحت طائلة نقد مؤداه أن هنا جملا لها هذه الصيغة، لكنها لاتقبل الصدق والكذب. وبالتالي فهي تخرج عن مجال المنطق والفلسفة، وانطلاقا من نقد كانط ظهر الاتجاه المنطقي الوصفي في القرن العشرين الذي أكد على إخراج جزء كبير من الجمل ذات الصيغ الخبرية من مجموعة الجمل التي تقبل الصدق والكذب، بل من مجموعة الجمل ذات المعنى"[4].

فهذه النظرية ساهمت في تغيير النظرة التقليدية في معالجة الظاهرة اللغوية التي

1- ديل هايمز Dell Hymes :7جوان 1927 أنتربولوجي ولغوي امريكي متخصص في اللسانيات الاجتماعية، ارتكزت أبحاثه على اللغات الأصلية للأمريكيتين في إقليم الشمال الغربي الهادئ قام بإعادد نموذج SPEAKING.

2- صالح غيلوس: أزكور نزيهة. قضايا التداولية في التراث العربي، أفعال الكلام نموذجا، مجلة العمدة في اللسانيات وتحليل الخطاب، العدد5، 2018م. ص: 116.

3- العيد جلولي: نظرية الحدث الكلامي من أوستين إلى سيرل. مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، دت، ص: 56.

4- طالب سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، 1994م، ص: 3

كانت تركز وبشدة على الاستعمال المعرفي والوصفي للغة وهي بهذا ألغت الحدود القائمة بين الكلام والفعل.

"لذلك يعتبر **باختين (Bakhtin)** أن المعلومات المتبادلة بين طرفي الحديث **(المتكلم/السامع)** تكون ضرورة مثارة بواسطة شيء ما وتسعى إلى تحقيق هدف ما، فهي عبارة عن حلقة ضمن سلسلة التبادل الكلامي الذي يدور في فلك الحياة الاجتماعية الواقعية"[1].

حيث أصبح مفهوم الفعل الكلامي نواة مركزية، في الكثير من الأعمال التداولية، و"فحواه أنه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، ويعد نشاطا ماديا نحويا يتوسل بأفعال قولية إلى تحقيق أغراض إنجازية، كالطلب والوعد والوعيد...، وغايات تأثيرية تخص ردود فعل المتلقي، كالرفض والقبول، ومن ثم فهو يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيري، أي يطمح إلى التأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما".[2]

4/- نظرية أفعال الكلام عند "أوستين":

استقامت نظرية أفعال الكلام مع "**جون لانتجشو أوستين J.L.Austin** فيلسوف اللغة الطبيعية البريطاني، وهو مؤسس نظرية أفعال الكلام، عاش ما بين 1911م و 1960م ألقى سلسلة من المحاضرات في جامعة اكسفورد ما بين عامي 1952م و1954م كما ألقى مجموعة أخرى من المحاضرات في جامعة هارفرد عام 1955، وقد جمعت

1- نصيرة عماري: نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة اللغة والأدب. الجزائر العاصمة، العدد 17، جانفي2007، ص: 80.
2- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار التنوير للنشر والتوزيع، حسين داي، الجزائر، ط1. 1429 هـ- 2008م، ص: 54-55.

المحاضرات الأخيرة في كتاب طبع بعد وفاته عام 1962م وعنونه: "**كيف نفعل الأشياء بالكلمات**" أو **كيف ننجز الأفعال بالكلمات How to things withe words**"[1].

واعتمادا على الخلفية الفلسفية "تصدى أوستين للرد على فلاسفة الوضعية المنطقية الذين كانوا يرون اللغة أداة رمزية لها مقابل في الوجود الخارجي ولا وظيفة لها إلا وصف هذا العالم الخارجي بطريقة إخبارية ثم يكون الحكم بعد ذلك على العبارة المستعملة، بالصدق أو الكذب حسب مطابقتها للواقع وقد أنكروا العبارات غير الإخبارية فهي عندهم لا معنى لها ومن ثم لا يعتد بها في حين ينكر أوستين أن تكون وظيفة العبارة الإخبارية هي وصف حال الوقائع وصفا يكون إما صادقا أو كاذبا وسمي ذلك بالمغالطة الوصفية إذ توجد حسب أوستن عبارات تشبه في التركيب العبارات الوصفية ولكنها لا تصف شيئا في الواقع الخارجي ولا تحتمل الصدق أو الكذب فإذا رأيت أن توصي ببعض مالك لجمعية خيرية فقلت "**أوصي ببعض مالي إلى جمعية رعاية اليتيم**" فهذه العبارة لا تصف شيئا من وقائع العالم الخارجي ولا تحتمل الصدق أو الكذب فإنك إذا نطقت بها لا تلقي قولا، بل تنجز فعلا؛ فالقول هنا هو الفعل أو جزء منه، لأنك تنجز فعل التوصية بقولك "**أو هي**" فالقول في هذه العبارة ليس مجرد كلام، بل هو فعل كلام [2]".

حيث تنبه **أوستين** "إلى أن دلالة الجملة في اللغة العادية ليست بالضرورة إخبارا، وهي ليست مقيدة دائما بأن تحيل على واقع فتحتمل الصدق أو الكذب، وأن القصد من الكلام هو تبادل المعلومات، مع القيام بأفعال تضبطها قواعد التواصل في الوقت ذاته مما ينتج عنه تغيير في وضع المتلقي، وتأثير في مواقفه"[3].

ومن هنا يتبين لنا أن اللغة حسب أوستين ليست مجرد وسيلة للوصف ونقل الخبر بل أداة لبناء العالم والتأثير فيه حيث أن أساس نظريته يقوم على ما نفعله بالتعابير التي ننطق

1- ينظر: الجيلالي دالاش: مدخل إلى اللسانيات التداولية: تر: محمد بحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص: 22.
2- فرانسوا أرمينكو: المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، دت، ص: 5.
3- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 90.

بها **(أفعال الكلام)**.

"حيث أشار أوستين إلى أن أي لغة من اللغات في عصر الإعلاميات لم تبق لغة طبيعية، وإنما أصبحت لغة تقنية يجب التعامل معها بهذا المنظور، ومعنى كونها لغة تقنية أنها صارت اصطناعية تتحكم فيها آليات التخاطب والتواصل المعاصرة، ولا يمكن أن نبرر ظهور نظرية أفعال الكلام ونظرية الأفعال الإخبارية إلا في ضوء عجز البلاغة القديمة والنحو القديم على مسايرة سيادة عصر تكنولوجيا المعلوماتية، وغزو الفضاء الثقافي المحلي بواسطة هذه التقنية المفروضة، فلم يعد مطلوبا إلينا أن الخطاب كما صاغه غيرنا، وإنما نحلله، وقد اعتقد أن أفعال الكلام والتداولية بوجه عام أصبحت قدرا محتوما لأي لغة محلية ووطنية حتى تفهم وتتواصل مع ما يهدد كيانها"[1].

فاللغة دائما في تطور وتغير ولهذا وجب علينا التعامل معها لمواكبة التطور في مختلف المجالات لتسهيل التواصل والتخاطب فإذا كانت اللغة تتطور وتتجدد فمن الطبيعي أن يتغير كلامنا وخطابنا فنحن هنا نقوم بصياغة خطابنا إلى أفعال و أقوال يمكن إنجازها.

وفي توظيفه للغة الطبيعية، عارض "**أوستين**" موقفين هما[2]:

1/- الموقف الفلسفي التقليدي: والذي يقر بأن دور الجمل ينحصر فقط في وصف حالة الأشياء، أو إفراد حدث ما، وتكون بموجبه صادقة أو كاذبة، أي أن الجمل تقوم وفق معيار الصدق والكذب، أما غيرها من الجمل، فتعد من قبيل العبارات التي لا معنى لها، غير أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الإطار، أنه ليس جميع الجمل تقريرات **(Affirmation)** ولا تصلح بالضرورة أيضا لأن تكون كذلك فإلى جانب التقريرات هناك جمل التعجب والاستفهام

1- جون لانكشو أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر: عبد القادر قنين. إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب،ط1 . 2008م، ص: 5.

2- العياشي أدراوي: الإستلزام الحواري في التداول اللساني، من الوعي بالخصوصيات النوعية للظاهرة إلى وضع القوانين الضابطة لها، منشورات الاختلاف، الجزائر. ط1، 1432هـ- 2011م، ص: 71.

والأمر والنهي وغيرها، وكثير ما تم التعامل مع هذه الجمل على نحو يجعلها عبارة عن لا معنى (**Non Sens**).

2/- الوصف النحوي التقليدي: الذي لا يقتصر على نمط واحد من الجمل بل يهدف إلى التنويع في الموضوع فيصف أنماطا أربعة من الجمل، وهي الجمل المثبتة أو الخبرية، والجمل الاستفهامية، وجمل التعجب، والجمل التي تفيد الطلب والتمني.

إن نظرية أفعال الكلام تؤكد على أن العبارات اللغوية لا تنقل مضامين مجردة ونمطية وإنما تختلف حسب عدة عوامل أخرى منها السياق، بالإضافة إلى ظروف وعوامل أخرى تتدخل في تحديد دلالة اللفظ وقوته.

لهذا بدأ أوستين مرحلته الأولى بالتمييز بين نوعين من الأفعال:

أفعال اخبارية أو تقريرية Constatif/constative وهي الأفعال التي تخبر أو تصف الواقع الخارجي و يحكم عليها بالصدق أو الكذب.

و**أفعال إنشائية Performatif/performative** وليس لهذه الأفعال خصيصة الحكم عليها بالصدق أو الكذب فهي تستخدم لإنجاز الفعل، مثل قولي: "**أرجو منك المعذرة**" فهذا القول يعبر في الوقت نفسه عن أن ثمة طلبا للمعذرة، فضلا عن كوني أعبر عن رجاء، فالعبارة بالتالي لا تخضع لمقياس الصدق والكذب وإنما يحكم عليها بالنجاح والتوفيق والسعادة، طبعا إذا راعى فيها المتكلم شروط أدائها وكان أهلا لفعلها أو العكس يحكم عليها بالإخفاق وعدم التوفيق والتعاسة إذا لم يراع فيها المتكلم شروط أدائها، ولم يكن أهلا لفعلها، وأطلق على الشروط التي تتحقق بها الأفعال الأدائية اسم "**شروط الملاءمة**" وحصرها في ثلاث أنماط هي كالتالي[1]:

[1]- ينظر: محمود أحمد زحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006م، ص:61-62.

1-وجود إجراء عرفي مقبول، وله أثر عرفي محدد وينبغي أن يكون القائمين به مناسبين لهذا الإجراء المحدد وأن تكون الظروف مناسبة أيضا.

2-يجب أن يؤدي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداء صحيحا وذلك بالبعد عن استعمال العبارات الغامضة أو المبهمة، ويجب أن يؤدي هذا الإجراء جميع المشاركين فيه أداء كاملا.

3-أن يشترك القائم بالإجراء والمشارك فيه في الأفكار والمشاعر نفسها، وعلى المشارك في الإجراء أن يوجه نفسه إلى ما يستتبعه ذلك من سلوك ظاهر.

"واعتبر أوستن أن الشرطين الأولين لا زمان لأداء الفعل فإذا اختل شرط منها فإن الفعل لا يؤدى، وسمى الأفعال التي تخالف هذين الشرطين اسم "الإخفاقات" في حين إذا اختل الشرط الأخير فإن الفعل يؤدى تأدية سيئة، وسمى الأفعال التي تخالف الشرط الأخير اسم "الإساءات""[1].

وفي المرحلة الثانية من تطور نظرية أفعال الكلام حاول أوستين مراجعة وتعديل هذه التقسيمات والشروط التي وضعها للتمييز بين الأفعال الاخبارية والأفعال الأدائية.

ثم لاحظ بعد ذلك أنه يمكن تقدير فعل، وفق الشروط المذكورة في العبارات الوصفية نحو: **(أقول) الجو جميل.** لتصير إنجازية وعليه فكل العبارات الملفوظة انجازية على نوعين:

- **إنجازية (صريحة/مباشرة) فعلها ظاهر** (أمر، حض، دعاء، نهي) بصيغة الزمن الحاضر المنسوب إلى المتكلم.

[1]- ينظر: المرجع السابق، ص: 64-65.

- **إنجازية (ضمنية/غير مباشرة) فعلها غير ظاهر** نحو الاجتهاد مفيد⟵ **(أقول)** الاجتهاد مفيد ⟵ آمرك أن تجتهد[1].

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى: « **وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور**»[2] أي "احذروا".

وميز فيها بين ثلاثة أنواع من الأفعال الكلامية وهي:

1- "فعل القول أو الفعل الصوتي أو اللفظي أو الفعل اللغوي (/acte locutionary acte locutionnaire)**:** ويتمثل في التلفظ بجمل مفيدة ذات بناء نحوي صحيح ينتج عنه المعنى الأصلي، أو في إنتاج أصوات منتمية إلى لغة معينة، وهذا الفعل يقع دائما مع كل قول، لكنه وإن أعطى معنى ذلك القول فإنه لا يزال غير كاف لإدراكنا أبعاد هذا القول"[3].

فقولنا مثلا **(إنها ستمطر)** يمكن أن يفهم معنى الجملة ومع ذلك لا ندري أهي: **إخبار بأنها ستمطر** أم **تحذير من عواقب** "**الخروج**" **أو** "**الخروج في رحلة**" أم أمر "**بحمل مظلة**" أم غير ذلك... إلا بالرجوع إلى قرائن السياق لحديد "**قصد**" المتكلم أو "**غرضه**" من الكلام.

وبتعبير آخر هو إنشاء تعبير لغوي ذي معنى، الذي يعتبر فعل اللفظ الأساس، فإذا كنت تعاني من صعوبة في تكوين الأصوات والكلمات لإيجاد لفظ مفيد في لغة ما مثلا: لكونها لغة أجنبية.

1- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية، ص: 96.

2- سورة الحديد: الآية 20.

3- ينظر: طالب سيد هاشم الطبطبائي، نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1994م، ص: 8.

***فعل صوتي (إنتاج الأصوات)** ***فعل تركيبي (إخضاع الأصوات نظام نحوي معين)** ***فعل دلالي (ربط الأصوات بالدلالة)**
فعل القول Acte locutoire

1

2-"فعل متضمن في القول أو الفعل الغرضي أو الإنجازي (**acte illocutionnaire /illocutionary**) ويقصد به ما يؤديه الفعل اللفظي أو الصوتي من وظيفة في الاستعمال، فغاية المتكلم التعبير عن معنى في نفسه كالأمر، والإعتراض، والموافقة، والقبول، والنصح وغيرها من والفرق بين الفعل الأول والفعل الثاني، هو أن الثاني قيام بفعل ضمن قول شيء في مقابل القيام بفعل هو قول شيء"[2].

أي أنه عمل ينجز بقول ما حيث أن هذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها ولهذا اقترح **أوستين** تسمية الوظائف الثانوية خلف هذه الأفعال بالأفعال الإنجازية ومثال ذلك **السؤال، إجابة السؤال، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر...إلخ**

"ولا نقوم عادة بإنشاء ألفاظ صحيحة البنية دون غاية. فنحن نصوغ لفظا ليؤدي وظيفة نريد إتمامها وينجز الفعل الوظيفي **(الغرضي، الإنجازي)** عبر قوة اللفظ التواصلية. يمكننا قول: "**أعددت للتو بعض القهوة**".

لإنشاء جملة خبرية، أو لتقديم عرض أو توضيح، أو لغرض تواصلي آخر. يعرف هذا أيضا عادة بالقوة الوظيفية illocutionary force للفظ"[3].

1- ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب: دار الطليعة: بيروت: ط1، 2009م، ص: 42.
2- طالب سيد هاشم الطبطبائي. نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب. مطبوعات، ص: 8.
3- جورج يول: التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 1431هـ، 2010م، ص: 83.

3- الفعل الناتج عن القول أو الفعل بواسطة القول أو الفعل التأثيري (**acte perlocutionnaire/ perlocutionary acte**) وهو ما يشركه الفعل الإنجازي من تأثير في السامع أو المخاطب سواء أكان التأثير تأثيرا جسديا أم فكريا، والغاية من جملة على اتخاذ موقف أو تغيير رأي، أو القيام بعمل ما مثل "**في هذا البيت عفاريت**" فهذه العبارة تقال لشخص على حمله لترك استئجار البيت أو شرائه، والوظيفة التي تؤديها العبارة من وجهة المتكلم تكون معروفة له وتمت سيطرته وتعبر عن قصده أما التأثير في المخاطب فمن غير الممكن التنبؤ له وقد يكون عكس ما يتوقعه المتكلم، ولا يمكن معرفة مدى التأثير في السامع إلا بعد صدور رد فعله"[1].

"حيث يرى أوستين أنه مع القيام بفعل القول وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة)، فقد يكون الفاعل **(وهو هنا الشخص المتكلم)** قائما بفعل ثالث وهو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر، ومن أمثلة تلك الآثار **الإقناع، التضليل، الإرشاد، التثبيط...**"[2]

ويقدم لنا المخطط الآتي تلخيصا إلا ما تم التطرق إليه بالنسبة لنظرية أفعال الكلام عند أوستين:

الفعلان الثاني والثالث:

الفعل المتضمن في القول، والفعل الناتج عن القول:

1- ينظر: جيلالي دالاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد بحياتنز ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992م، ص: 24.
2- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص: 24.

الفعل المتضمن في القول:

acte illocutoire :

وهو القيام بفعل ما ضمن قول شيء

Act perlocutoire :

الفعل الناتج عن القول: ومجموع الآثار المترتبة عن الفعل السابق

النتيجة: الفعل الكلامي الكامل، وبنيته كالآتي:

فعل القول (قول شيء معين)	**Acte locutoire**
***الفعل المتمثل في القول (القيام بفعل ما ضمن قول شيء)**	**Acte illocutoire**
*** الفعل الناتج عن القول (الآثار المترتبة على الفعل الإنجازي)**	**Acte pelocutoire**
الفعل الكلامي الكامل	**Acte de discours intégral**

[1]

ولعل هذه البنية تتضح أكثر في الخطاطة أدناه:

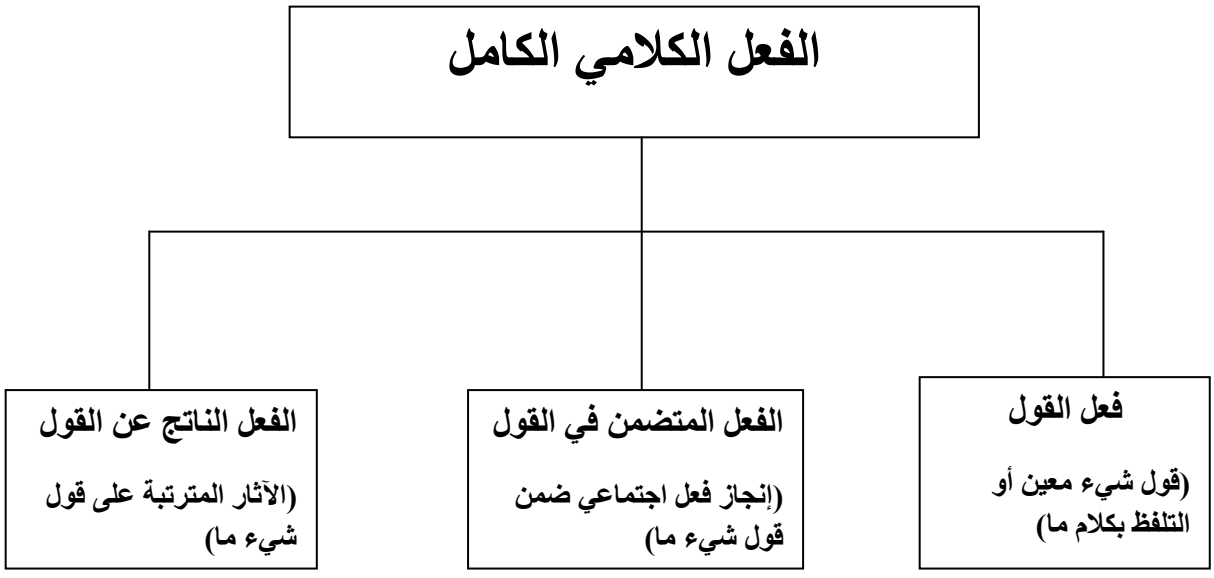

[2]

[1]- المرجع السابق: ص. 43.

[2]- المرجع نفسه: ص :43.

ونلخص الفعل الكلامي في ما يلي:

الفعل الكلامي= فعل القول+ الفعل المتضمن في القول+ الفعل الناتج عن القول.

ولتوضيح ذلك نحلل هذا القول:

"**إن لم تتعلم سأهجرك**". فإن فعل الكلام هو إنتاج هذه الجملة في حد ذاته. أما الفعل الإنشائي فيتمثل في "التهديد" أو "التحذير" في حين أن الفعل التأثيري يتعلق في هذه الحال باستثارة الخوف أو العدوانية أو التصميم على التعلم ويلاحظ أن للفعل الكلامي عند أوستين ثلاثة خصائص[1]:

1- إنه فعل دال

2-إنه فعل إنجازي

3-إنه فعل تأثيري

"ومن جهة أخرى يقوم كل فعل كلامي على مفهوم مهم جدا هو "**القصدية**" إذ يشترك أوستين عامل القصد والمقصود بذلك أن الفعل الذي يصدر عن شخص يرفض في قرارة نفسه دلالته يعتبر فعلا غير متحقق، فإذا قال شخص معزيا شخصا آخر: "إنا لله وإنا إليه راجعون" وهو لا يشعر بأي أسف نحو ذلك الشخص، فلا يكون فعل التعزية قد تحقق ، لأن المتكلم قد يقصد أشياء أخرى وراء تلفظه بصيغة التعزية"[1].

ثم قام أوستين بتجميع أو تضييف جميع الأفعال اللغوية في خمس فصائل كبرى تحتوي على[2]:

1-الحكميات: "تتمثل في الحكم، نحو التبرئة، الإدانة، الفهم، إصدار الأمر، الإحصاء، التقويم، التصنيف".

1- المرجع نفسه: ص: 111.

2- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة. دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية اللاذقية، ط1، 2007م، ص: 62.

2- **التنفيذيات:** "وتقضي بمتابعة أعمال مثل الطرد، العزل، الاتهام، التوصية، الإستقالة، التوسل... ويبدو هذا القسم فسيحا جدا، ويتأسس التمييز بين الأعمال المندرجة فيه وبين الأعمال المندرجة ضمن الصنف الأول على كون التنفيذيات هي أعمال تنفيذ أحكام، ولكنها ليست في حد ذاتها حكميات".

3-**الوعديات:** إن الوعديات تلزم المتكلم بالقيام بتصرف بطريقة ما مثل: الوعد والموافقة والتعاقد والعزم والنية والقسم والإذن والتفضيل... وإذا وجدت فروق في الدرجة بين "التعاقد" و "النية" فالأمر يتعلق بأعمال من طبيعة واحدة، التي تحمل القول الإنشائي الأولي: "سأفعل".

4-**السلوكيات:** وهي أعمال تتفاعل مع أفعال الغير، نحو الاعتذار و (الشكل) والشكر والتهنئة والرأفة والنقد والتصفيق الترحيب والتحريض...

5-**العرضيات:** وهي أعمال تختص بالعرض مثل التأكيد والنفي والوصف والإصلاح والذكر والمحاجة والقول والتأويل والشهادة والنقل والتوضيح والتغيير والتدليل والإحالة[1]

ومع ما بذله ج.ل. أوستين من جهد في سبيل إقامة نظرية متكاملة لأفعال الكلام، فإنه لم يوفق كل التوفيق فقد ظلت أعماله تفتقد للأسس المنهجية الواضحة، حيث تظل مقترحات أوستين مفتوحة ومرنة، غير أن المشكل الأساسي يتمثل في أنه لا يصف أعمالا بل يصف أفعالا ويحلل الدلالة مع المعنة، دون توفر معيار خارج العلامات ذاتها، ومثل هذه التصنيفات لا تقبل التعميم بما أنها تستوجب التعديل كلما انتقلنا من لغة إلى أخرى.

ولم تتحدد معالم هذه النظرية إلا مع مجيء تلميذه ج.ر. سيرل J.R Serale، الذي بدا واعيا بهذا المشكل واستأنف برنامجه خصوصا ما يتعلق منه بأهمية تصنيفية الأعمال اللغوية.

[1]- المرجع السابق: ص: 62.

5/- نظرية أفعال الكلام عند "سيرل":

رغم أهمية أعمال "أوستين" داخل الحقل التداولي المتمثل في إعادة صياغة نظرية أفعال الكلام التي استأنفها وؤيثه الفيلسوف الأمريكي "جون سيرل" ، في كتابه "**أفعال الكلام**" (act speeche) الصادر عام 1969م باللغة الإنجليزية ثم ترجم إلى الفرنسية سنة 1972م.

احتل **سيرل** مكانة متميزة في تداولية "أفعال الكلام" حيث عد من أبرز رواد هذه النظرية، نجده يوافق أستاذه **أوستين** في الكثير من مجالات الدرس التداولي، ولعل من أهم المسائل التي صنفت على أنها القاسم المشترك بين الأستاذ وتلميذه هي "الفعل الإنجازي"، لكن ما أضافه **سيرل** هو ما اعتبر نقطة الاختلاف والتحول في تداولية **أوستين** فبعد استفادته من دروس أستاذه قام بتطوير وضبط نظرية أفعال الكلام "**فقد ظهرت على يده نظرية منتظمة Systematic لاستعمالات اللغة بمصطلحات الأفعال الكلامية قائمة على أن الكلام محكوم بقواعد مقصدية intentional وأن هذه القواعد يمكن أن تحدد على أسس منهجية واضحة ومتصلة باللغة**"[1].

ويمكن تحديد أهم ما قام به **سيرل** فيما يلي:

أولا: عدل التقسيم الذي جاء به **أوستين** للأفعال الكلامية "فجعله أربع أقسام، أبقى منها على القسمين الإنجازي والتأثيري، لكنه جعل القسم الأول وهو الفعل اللفظي قسمين:

أحدهما: الفعل النطقي utterence act: "وهو يشمل الجوانب الصوتية والنحوية والمعجمية"[2].

[1]-حمود أحمد نخلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 71.
[2]- محمود أحمد نحلة: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 81-82.

والثاني: الفعل القضوي propositionnel act: "وهو يشمل المتحدث عنه أو المرجع référence والمتحدث به أو الخبر predication ونص على أن الفعل القضوي لا يقع وحده، بل يستخذم دائما مع فعل إنجازي في إطار كلامي مركب، لأنك لا تستطيع أن تنطق بفعل قضوي دون أن يكون لك مقصد من نطقه، كما نص على أن الفعل الإنجازي هو الوحدة الصغرى minimal unit للاتصال اللغوي"[1].

وعليه فإن المحتوى القضوي هو ما يتصل بمضمون العمل، ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالي:

مثال1: أعدك أن أحضر غدا

اسم القوة النتضمنة في القول اسم المحتوى القضوي

نلاحظ أن "القائل الذي يتلفظ بجملة **(أعدك أن أحضر غدا)** يقصد في المقام الأول الوعد بأن يحضر غدا، ويحقق هذا المقصد بفضل قواعد لسانية تواضعية تحدد دلالة جملة **(أعدك أن أحضر غدا)** وبعبارة أخرى فإن للقائل نية الوعد بالحضور غدا ويحقق هذه النية بانتاج جملة **(أعدك أن أحضر غدا)**، لأنه ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة أن يبلغ مخاطبه بقصده الوعد بلأن يحضر غدا لما لمخاطبه من معرفة بالقواعد المتحكمة في معنى عبارات اللغة التي يتكلمانها"[2].

و نفهم من المثال السابق أن الجملة انطلاقا من معناها الأول تفصح على موعد تم تحديده من قبل المتكلم يرمي من خلاله الحضور في اليوم الموالي، أما المقصد الذي لا يتم إدراكه إلا بفضل قواعد لسانية تم التواضع عليها فهو الأساس:

- **أن المتكلم لديه النية في الحضور.**

1- نفس المرجع، ص: 82.

2- آن ربول وجاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغموس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، 2003م، ص: 33-34.

- **أن هذه الرغبة وهذه النية يتم اسقاطها على أرض الواقع من خلال انتاجه لهذه الجمل.**

وسنضيف مثال آخر للتوضيح أكثر[1]:

1-يقرأ زيد الكتاب **2- أيقرأ زيد الكتاب؟**

3-يا زيد، اقرأ الكتاب **4- لو يقرأ زيد الكتاب؟**

عندما ننطق هذه الجمل فإننا بصدد إنجاز ثلاثة أنواع من الأفعال في آن واحد وهي:

1-**الفعل النطقي:** يتجلى في طريقة النطق الصوتي للألفاظ على نسق نحوي ومعجمي صحيح.

2-**الفعل القضوي:** يتجلى في المحور أي محور الحديث في كل الجمل الأربعة وهو "**زيد**"، وخبر صادر في الجمل الأربعة جميعها وهو **قراءة الكتاب** والمرجع والخبر يمثلان معا قضية **proposition** هي: قراءة زيد الكتاب، والقضية هي المحتوى **cmmon content** بينها جميعا.

3-**الفعل الإنجازي:** وهو: الإخبار في الأولى والاستفهام في الثانية والأمر في الثالثة والتمني في الرابعة.

وهذه الأفعال متصلة ببعضها البعض، ففي اداء الفعل الإنجازي المتكلم ينجز الفعل القضوي وفعل التلفظ، بالنسبة لفعل التلفظ يمكن للمتكلم أن ينجزه دون الفعل القضوي الإنجازي، لأننا يمكننا أن نتلفظ بمجموعة من الكلمات ليس لها معنى، أما الفعل القضوي و الإنجازي فينطويان على التلفظ بكلمات في جمل وفي سياقات معينة وفي نوايا وظروف معينة.

[1]- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 72.

وينبغي الإشارة إلى **الفعل التأثيري perlocutionary act** "ليس له أهمية كبيرة عند سيرل، لأنه ليس من الضروري عنده أن يكون لكل فعل تأثير في السامع يدفعه إلى إنجاز فعل ما"[1].

إذا فالأفعال الكلامية عند سورل أربعة:

1-فعل التلفظ وهو ما يقابل عند أوستين الفعل الصوتي والفعل التركيبي.

2-الفعل القضوي وهو ما يقابل عند أوستين الفعل الدلالي، لكن سورل عده فعلا مستقلا بذاته ويشمل فعلي الإحالة والإسناد.

3-الفعل الإنجازي.

4-الفعل التأثيري.

وكل من الفعل الإنجازي والتأثري لم يختلف فيهما سورل و أوستين.

بعد إطلاع **سيرل** على التصنيفات التي قدمها **أوستين** لاحظ بأن تصنيفاته غير واضحة ولم يسلم منها إلا صنف واحد وهو ما يسمى بـ "**التعهديات**" "**Commissives**" حيث وظفها أوستين ضمن الغرض الإنجازي.

أدرك **سيرل** ضرورة وضع تصنيف بديل للأفعال الإنجازية، يخضع لضوابط محكمة. فعرض تصنيف قائما على أسس منهجية ثلاثة هي:

1-الغرض الأنجازي illocutionary

2-اتجاه المطابقة direction of fit

3-الموقف النفسي المعبر عنه escpressed psychological stae

[1]- محمد أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص:72- 73.

كما وصف **سيرل** الأفعال الإنجازية في خمس مجموعات كما فعل أوستين، سنحاول إيجازها كالتالي:

1-الإخباريات Assertives:

"والغرض الإنجازي فيها هو نقل المتكلم واقعة ما (بدرجات متفاوتة) من خلال قضية proposition يعبر بها عن هذه الواقعة، وأفعال هذا التصنيف كلها تحتمل الصدق والكذب. واتجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم"[1] وتتضمن "(تبليغ خبر، وهي تمثيل للواقع) وتسمى أيضا التأكيدات للأفعال الحكمية"[2] عند أوستين.

2-التوجيهيات Directives:

الغرض الإنجازي لهذه الأفعال "هو محاولة جعل المستمع يتصرف بطريقة تجعل من تصرفه متلائما مع المحتوى الخبري للتوجيه، وتتوفر النماذج على التوجيهات في الأوامر والنواهي والطلبات، واتجاه الملاءمة هو دائما من العالم إلى الكلمة، وشرط الهدف النفسي المعبر عنه هو دائما الرغبة، فكل توجيه هو تعبير عن رغبة بأن يقوم المستمع بالفعل الموجه به والتوجيهيات من طراز الأوامر والطلبات، ولا يمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، ولكن يمكن أن تطاع أو تهمل أو يخضع لها أو تستنكر...إلخ"[3]. إذا التوجيهيات أو ما يعرف بالأوامر هي ما تحمل المخاطب للقيام بفعل معين.

3-الالتزاميات Commissives:

ويتمثل غرضها الإنجازي في "أن يلزم المتكلم نفسه بفعل في المستقبل"[4]، واتجاه المطابقة "في الإلزاميات هو دائما من العالم إلى الكلمة وشرط الصدق المعبر عنه دائما من العالم

1- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 78.
2- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص: 99.
3- جون سيرل: الفعل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، تر: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2006م، ص: 218.
4- كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1، 2005م. ص: 177.

إلى الكلمة وشرط الصدق المعبر عنه دائما هو القصد، على سبيل المثال، كل وعد أو تهديد هو تعبير عن قصد للقيام بشيء ما"[1].

وعليه فإن الالزاميات هي أفعال التعهد ويقابلها عند **أوستين** ما أطلق عليه بأفعال التكليف التي تلزم المتكلم بفعل شيء ما.

4-التعبيريات Expressives:

الغرض الإنجازي لهذا النوع التعبير عن الحالة النفسية، ويتطلب في هذا التعبير توفر شرط الإخلاص، ويطلق عليها "الأفعال التمرسية عند أوستين، وتعبر عن الحالة مع شرط صدقها"[2].

"وليس هذا الصنف اتجاه مطابقة فالمتكلم لا يحاول أن يجعل الكلمات تطابق العالم الخارجي ولا العالم الخارجي يطابق الكلمات، وكل ما هو مطلوب الإخلاص في التعبير عن القضية ويدخل في هذا التصنيف أفعال الشكر، والتهنئة، والإعتذار، والتعزية، والترحيب"[3].

5-الإعلانيات Declarations:

والغرض الإنجازي لهذا النوع من الأفعال "أن اداءها الناجح يتمثل في مطابقة محتواها القضوي للعالم الخارجي، فإذا أديت أنا فعل تعيينك رئيسا للوفد أداء ناجحا فأنت رئيس للوفد وإذا أديت فعل إعلان الحرب أداء ناجحا، فالحرب معلنة، وأهم ما يميز هذا الصنف من الأفعال عن الأصناف الأخرى أنها تحدث تغييرا في الوضع القائم، فضلا عن أنها تقتضي عرفا غير لغوي.

واتجاه المطابقة في أفعال هذا الصنف قد يكون من الكلمات إلى العالم ومن العالم إلى

1- جون سيرل: العقل واللغة والمجتمع، ص: 218.
2- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي، ص: 100.
3- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 80.

الكلمات، ولا يحتاج إلى شرط الإخلاص"[1].

وعليه فإن الغاية من هذا الفعل إحداث تغيير في العالم حيث يطابق العالم مضمون العمل (المحتوى القضوي) بمجرد الإنشاء الناجح للفعل الكلامي.

سنحاول توضيح تصنيف **سيرل** للفعل الإنجازي في جدول يحتوي على أمثلة لكل نوع:

Assertif	**أفعال التمثيل**	**كان يوما مشمسا**
Directif	**أفعال التوجيه**	**لا تلمس ذلك**
Promissif	**أفعال الإلزام**	**سأعود**
Expressif	**أفعال التعبير**	**تهانينا**
Déclaratif	**أفعال الإعلان**	**أعلن زواجكما**

[1]- المرجع نفسه: ص: 80.

أفعال الكلام عند سورل

الفعل الكلامي

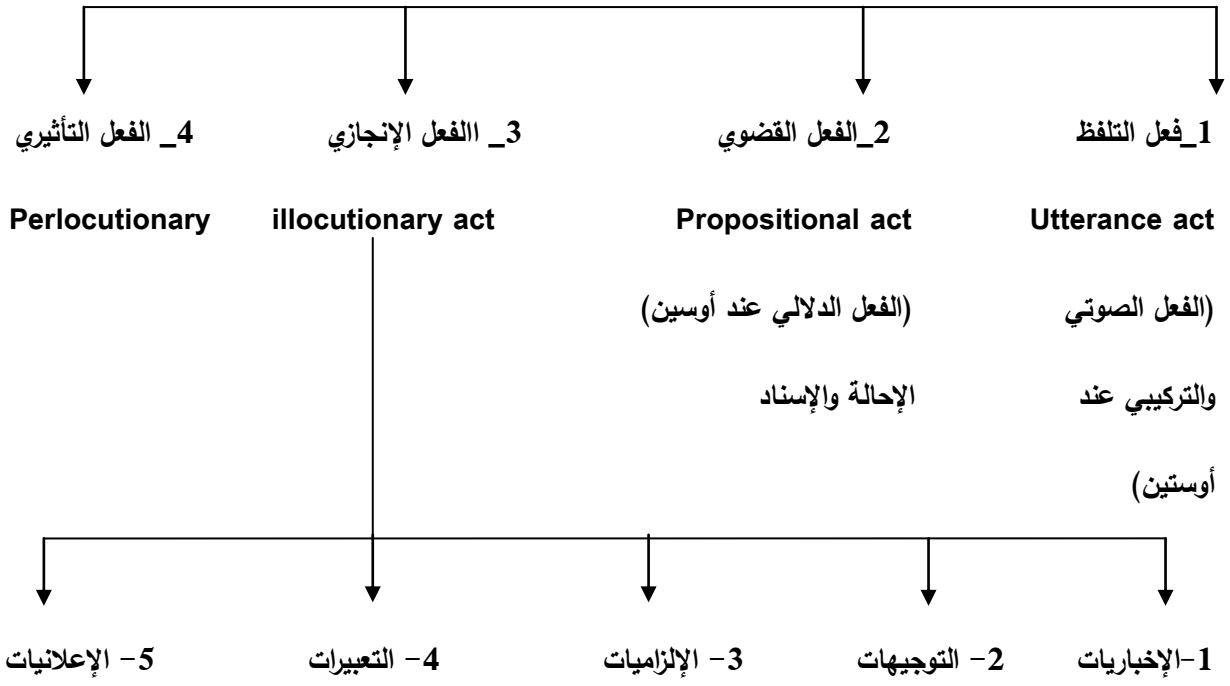

[1]

استطاع **سيرل** أن يطور تصور **أوسين** لشروط الملاءمة أو الاستخدام، التي إذا تحققت كان الفعل الكلامي محققا وناجحا وموفقا. فهذه الشروط تحقق التواصل اللغوي وبالتالي يكون الكلام واضحا والفهم ممكنا، وهذا ما سنحاول توضيحه:

[1]- حليمة بوالريش: أفعال الكلام في الخطاب القرآني، ص : 95.

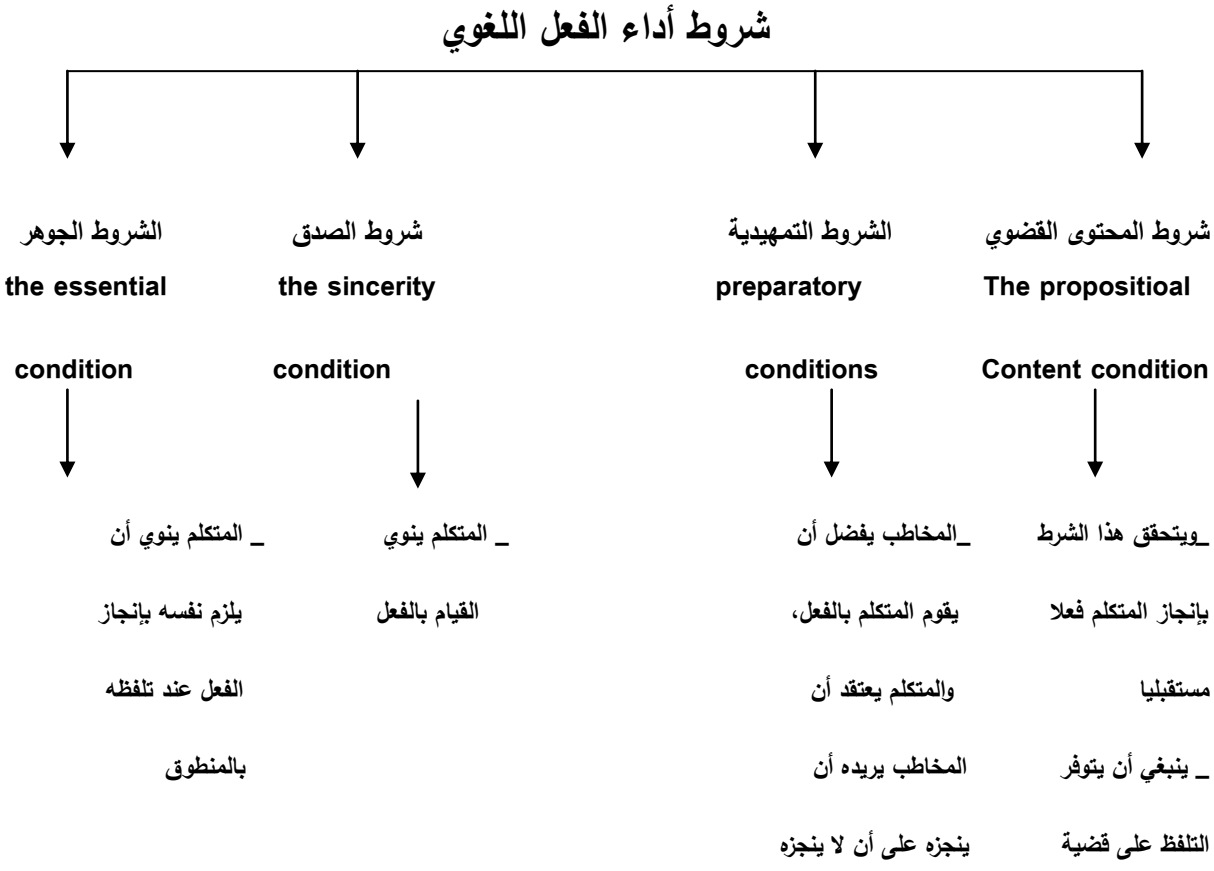

حاول **سيرل** تطبيق هذه الشروط "على أنماط من الأفعال الإنجازية فطبقها على أفعال الرجاء والإخبار والاستفهام والشكر والنصح والتحذير والتحية والتهنئة وبين ما قد يحتاجه كل منها إلى بعض شروط اضافية، وما يستغنى منها عن بعض الشروط"[1].

لم يكتف **سيول** بذلك حيث أنه حدد اثنى عشر بعدا يختلف بها كل فعل إنجازي عن الآخر، سنحاول إيجازها فيما يلي:

1- "الاختلاف في الغرض الإنجازي illoutionary point للفعل فالغرض الإنجازي مثلا هو محاولة التأثير في السامع ليقوم بفعل ما، على حين أن الغرض الإنجازي

[1]- محمد أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 74.

من الوعد مثلا هو إلزام المتكلم نفسه بفعل شيء ما للمخاطب، على أن الغرض الإنجازي يعد جزء من القوة الإنجازية"[1]. فمثلا في الأمر يكون الهدف هو إثارة المتلقي لينجز فعل ما، والغرض من الوصف هو تمثيل لشيء ما سواء كان صادقا أم كاذبا، أما الهدف من الوعد هو إلزام المرسل نفسه بفعل شيء ما.

وليست القوة الإنجازية نفسها "فالغرض إنجازي من الرجاء هو نفسه الغرض الإنجازي من الأمر لكن القوة الإنجازية في كل منهما تختلف اختلافا بينا، فالقوة الإنجازية نتاج عناصر عديدة ليس الغرض الانجازي إلا واحدا منها"[2].

2-الاختلاف في اتجاه المطابقة بين الكلمات والعالم "**Les mots et le monde**"

ويتعلق الأمر هنا بالهدف الإنجازي لبعض الإنجازات بإرجاع الكلمات إلى العالم ومدى ملاءمتها له، في حين هناك إنجازات أخرى يتحقق هدفها الإنجازي بالنظر إلى ملاءمة العالم للكلمات.

3- "الاختلاف في الموقف النفسي الذي يعبر عنه المتكلم فالذي يعد أو يتوعد يعبر عن مقصدية الإنجاز، والذي يأمر أو يطلب أو يرجو يعبر عن رغبة في أن ينجز السامع الفعل، والذي يعتذر يعبر عن الندم على ما فرط منه"[3].

4- الاخلاف في درجة تقديم الهدف الإنجازي وهذا ما سنلاحظه في المثال الآتي:

- **أقترح العودة إلى البيت.**
- **أصر على العودة إلى البيت.**

نلاحظ أن لهما نفس الهدف الأنجازي، لكنهما يختلفان في درجة وشدة تقديمهما.

5-"الاختلاف في منزلة أو وضع المتكلم والمستمع من حيث أنهما يؤثران في القوة الغرضية (الإنجازية) للمنطوق، لو طلب الجنرال من الجندي أن ينظف الحجرة لكان

1- المرجع السابق: ص: 75.
2- المرجع نفسه: ص: 75.
3- المرجع نفسه : ص: 76.

هذا أمرا على الأرجح، وإذا طلب الجندي من الجنرال أن ينظف الحجرة لكان هذا على الأرجح اقتراحا أو عرضا، أو التماسا وليس أمرا"[1].

6- الاختلاف في الطريقة أو الكيفية التي يرتبط بها القول باهتمامات المتكلم والمتلقي، مثل الاختلاف الذي قد يكون بين المدح والرثاء، أو التهنئة والتعزية.

هذا الحد يعد من أنماط الشرط التمهيدي في تحليل الأفعال الكلامية.

7-"الاختلاف فيما يتعلق ببقية الحديث، تصلح بعض التعبيرات لربط المنطوق ببقية الحديث وأيضا بالسياق المحيط، تأمل مثلا "**إنني أجيب**"و"**إنني أستدل**" و "**إنني أستنتج**" و "**إنني أعترض**" وتصلح هذه التعبيرات لربط بمنطوقات أخرى وبالسياق المحيط"[2].

8-الاختلاف في **المحتوى القضوي contenu propositionnel** المحدد بمؤشر القوة الإنجازية ، كالاختلاف بين الإخبار والتوقع، فالأول يكون عن أمر ماض أو حاضر، أما الثاني فيكون لأمر في المستقبل.

9- "الاختلاف في أن يكون القول دائما فعلا كلاميا، ويمكن أن يكون فعلا كلاميا لكننا لسنا في حاجة إلى أن نجعله فعلا كلاميا"[3]، ويقدم **سيرل** "مثال النشاط القائم على التصنيف، إذ يمكن القول: "إنني أصنف هذا في (أ) وذلك في **(ب)**" ويمكن كذلك أن لا نقول شيئا، ونقتصر على وضع (أ) في الصندوق المخصص لـ: (أ) و (ب) في الصندوق (ب)"[4] يمكن القول كذلك عن تقدير القيمة أو تشخيص الحالة "أنا أقدر"أو "أشخص" لكن من الممكن فعل ذلك دون أن ننطق بشيء.

10- "الحاجة أو عدم الحاجة إلى مؤسسة خارجة عن اللغة لإنجاز عمل لغوي يمكننا أن نعد بشيء ما، أو أن نخبر بأن السماء تمطر، دون اشتراط توفر مؤسسة ما، في

1- صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة اكسفورد، دار التنوير، بيروت، ط1. 1993م، ص: 227.
2- المرجع السابق: ص: 227-228.
3- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 77.
4- فليب بلانشيه: التداولية عن أوستين إلى غوفمان، ص: 65.

حين أن التعميد، [عند النصارى] لا يمكن أن ينجز إلا عن طريق مؤسسة مخولة (الكنيسة في مثال التعميد، والمحكمة في مثال الغرامة)"[1].

11- "الاختلاف في أن تكون الأفعال قابلة للأداء، أو لا تكون"[2]، مثل أفعال: **أكد، وعد، أمر، استنتج**، ولكن لا يمكن أن ننجز فعل البيع **باع**، أو **أنذر** إلا بالقبول فنقول: **بعتك** أو **أنذرتك**، فالأفعال الإنجازية ليست كلها أدائية.

12- "الاختلاف في أسلوب أداء الفعل كالاختلاف بين الاعلان والإسرار فهما لا يختلفان في الغرض الانجازي، ولا في المحتوى القضوي بل يختلفان في أسلوب الأداء فحسب"[3].

1- المرجع نفسه: ص: 65.
2- المرجع السابق: ص: 65.
3- محمود أحمد نخلة. أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص: 78.

انطلاقا مما تناولناه سابقا، فإن الفعل الكلامي يتجاوز حدود النطق إلى الإنجاز الفعلي للكلام.

حيث بدأت مرحلة التأسيس لهذه النظرية مع الفيلسوف البريطاني "**جون لانشو أوستين** ، وقد تميزت هذه المرحلة بالتنظير للأفعال الكلامية، بعد الدراسات التي قام بها أوستين توصل إلى فكرة مفادها أن جميع الجمل اللغوية تحتوي في بنيتها التحتية أفعالا من قبيل الأنجاز. واضعا تقسيما للأفعال الكلامية مركزا في دراسته على الفعل الانجازي وتصنيفاته.

في محاضراته الأخيرة أشار أوستين: "إلى أن أعماله بمثابة برنامج، قد حال الموت دون مواصلتها، لكن نظريته استؤنفت على نحو واسع في السنوات الموالية، واستأنف وريثه المباشر الفيلسوف الإمريكي **جول سيرل** برنامجه خصوصا ما يتعلق منه بأهمية تصنيفه الأعمال اللغوية"[1] وعليه فإن **سيرل** قام بتطوير وتعديل لهذه النظرية، حيث نجده يوافق أستاذه في الكثير من المسائل من بينها "الفعل الإنجازي"، كما أضفى تعديلات على التقسيم الذي قدمه **أوستين** وأبقى على قسمين منها "الإنجازي والتأثيري"، جاعلا القسم الأول هو الفعل اللفظي الذي يحتوي بدوره على قسمين هما "فعل النطق"و "الفعل القضوي".

وما يمكن ملاحظته أن الفضل في التأسيس لهذه النظرية يعود إلى **أوستين** بالرغم من أنه لم يتوصل إلى هدفه المتمثل في وضع نظرية متكاملة.

1- جاك موشلار و آن روبول: القاموس الموسوعي للتداولية، تر: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية، بإشارف عز الدين المجدوب، منشورات دار سيناتوا، تونس، دط. 2010م. ص: 67.

الفصل الثاني:

نظرية أفعال الكلام عند بول غرايس

- أسس نظرية بول غرايس

- الالتزام الحواري ومبادئ الحوار عند بول غرايس

- نماذج عن خرق قواعد التخاطب

- محاذير نظرية بول غرايس

- البدائل المقومة لنظرية بول غرايس

1_ أسس نظرية بول غرايس:

"ترجع بدايات البحث في أفعال الكلام غير المباشرة إلى عمل الفيلسوف بول غرايس Paul Grice في دروسه التي ألقاها بجامعة هارفرد في عام 1967 عن الاستلزام الحواري، وقد صيغت هذه الدروس في بحث يحمل عنوان "المنطق والحوار Logic and Convesation""[1].

حيث انطلق **غرايس** لإنشاء نظريته من ملاحظة مفادها "أن المتكلمين في كثير من الأحيان يقولون شيئا ويقصدون غير ما يظهر في كلامهم، ومع ذلك يتمكن المخاطب من فهم مقصود المتكلم، لأن المتحاورين في نظر **غرايس** يلتزمون بمبدأ عام وهو مبدأ التعاون **Principe de Coopération** إضافة إلى أربع قواعد أساسية هي: قاعدة الكم، الكيف، قاعدة الملاءمة ومسلمة الجهة وفي حالة خرق واحدة من هذه القواعد أو أكثر، فإن هذا الخرق يدفع المتكلم بالقيام بمجموعة من الافتراضات من أجل الوصول إلى المعنى المستلزم عن طريق الاستدلال مستغلا في ذلك سياق المحادثة وأعراف الاستعمال"[2].

فقد أوضح "غرايس أن فهم الملفوظات وتأويلها أثناء عملية التخاطب لا يعتمد دائما على دلالتها الطبيعية التواضعية، ويتأسس هذا الحكم على ملاحظة استأثرت باهتمام غرايس تتمثل في دلالة الفعل "to mean" في الانجليزية. إذ يرد بمعنى أشار ودل تارة ويأتي بمعنى قصد تارة أخرى. ومن هذا المنطق عمل **غرايس** على التمييز بين نوعين من الدلالة هما الدلالة الطبيعية الوضعية والدلالة غير الطبيعية، والفرق بينهما يتمثل في كون الكلمات في الدلالة الطبيعية الوضعية والدلالة غير الطبيعية. تدل على وضعت له في أصل اللغة إنها تشير إلى الدلالة المصرح بها، مثل ذلك "الدخان علامة على وجود النار". فالدخان يدل على وجود النار، وهذه الأخيرة توجد منفصلة عن تأويل كلمة دخان أما في الدلالة غير

1- ابراهيم خليل: في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007م، ص: 50.
2- جواد ختام: التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016م/ 1437هـ، ص: 99.

الطبيعية فنلاحظ أن تأويل الملفوظات لا يتوقف عند حدود الدلالة اللغوية التواضعية للكلمات، بل يعتمد أساسا على قصد المتكلم ونواياه من جهة، وعلى فهم المخاطب لهذه النوايا من جهة ثانية، وعلى سياق الكلام وقرائن الأحوال من جهة أخرى. ومن ثم فإن فهم الملفوظ لا يمكن أن يكتمل دون محاولة المخاطب بناء استدلال منطقي مقبول"[1]. فاستعمال المتكلم اللغة بشكل صحيح يساعده في أن يوصل إلى المتلقي ما يقصده فإذا كان المتكلم استعمل فعلا لغويا غير مباشر؛ أي يقول أمرا ويقصد غيره مما يصعب فهم الدلالة المقصودة من الخطاب قد يوقع المتحاورين في سوء فهم أو سوء إفهام وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين نوعين من الفعل اللغوي:

1_ الفعل الكلامي المباشر:

هو "الحدث الكلامي أو الخطابي الذي يدل عليه ملفوظ معين دلالة مباشرة وحرفية، مثل قولنا "اخرج" التي تعني أمر أحدهم بمغادرة المكان، أو قولنا "كم الساعة" التي تعني طلب الحصول على معرفة بخصوص الوقت، وعلى هذا فإن الفعل الإنجازي المباشر هو الذي يعتمد المتكلم من أجل تحقيقه والمخاطب من أجل اكتشافه والتعرف على ما تحتويه البنية اللسانية الشكلية للملفوظ مباشرة"[2].

وببساطة فإن الفعل الكلامي (اللغوي) المباشر إنما يتحقق حينما يوصل المتكلم ما يقصد إلى المستمع مباشرة، بحيث يكون قصد المتكلم صريحا وواضحا من العبارات وهو نفسه الذي يفهمه المتكلم.

2_ الفعل الكلامي غير المباشر:

"نصادف في الحياة كثيرا من العبارات لا يتطابق معناها الدلالي مع المعنى الذي

1- جواد ختام: التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 99-100.

2- رحمة شيتر: تداولية النص الشعري "جمهرة أشعار العرب نموذجا"، إشراف: عبد القادر دامخي أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في الأدب، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 1429هـ، 1430هـ/2008م،2009م، ص: 152.

رغب المتكلم في التعبير عنه، من مثل قولنا: "صباح الخير" في مقام معين لا يتناسب مع استخدام العبارة للتحية الصباحية وإنما قد يفصح المقام عن استخدام هذه العبارة للسخرية والتهكم وفي هذه الحالة نقول عن المتكلم إنه قد حقق فعلا إنجازيا غير مباشر، عندما يحقق في الواقع فعلين لغويين انجازيين مختلفين من خلال ملفوظ واحد، كأن يقول مثلا: "هل تستطيع أن تناولني الملح"، ويكون قصده ليس للسؤال الذي هو القوة الانجازية الحرفية المباشرة لأسلوب الاستفهام، وإنما هو الالتماس"[1]، وعليه فإن الفعل غير المباشر يتحقق حينما لا يتطابق المعنى الدلالي للعبارة اللغوية، مع المعنى الذي لا يرغب المتكلم في التعبير عنه، بمعنى هنا أن المتكلم يقول شيئا ويقصد به شيئا آخر.

مثال ذلك "قول المتكلم لآخر في وقت متأخر من الليل داخل غرفة واحدة: "إني متعب" فمعنى المتكلم هنا ليس هو الإخبار بالتعب فحسب، وإنما يريد بطريقة غير مباشرة ربما بهدف عدم إحراج المتحدث أن يعلمه بضرورة التوقف عن الكلام، وكأنه يريد أن يقول له مثلا: "دعني أنام" فالقصد هنا ليس ظاهرا بل ضمني

ويقارن **غرايس** هذه الأمثلة بأمثلة أخرى من قبيل:

- إني أمشي مع سلحفاة. والمقصود: أنك بطيء جدا "أسرع"
- كنك تكتب بقدميك، والمعنى: خطك رديء جدا وغير مفهوم.

هذه الأمثلة تحمل دلالة غير طبيعية أي أنها مرتبطة بمقصد المتكلم، حسب **غرايس** حين يتلفظ المتكلم بجملة ما فإنه يبلغ شيئا من خلال تركيبها وفي الوقت ذاته يقصد شيئا آخر ويحاول من خلاله التأثير في مخاطبه"[2].

1- المرجع السابق، ص: 152-153.

2- ينظر: محمد بو لخطوط، تجليات الاستلزام الحواري في قصص "جميلة زنير" "أصابع الاتهام" أنموذجا، مجلة رؤى فكرية، مخبر الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد 8، أوت 2018م، ص: 113.

2_ الاستلزام الحواري ومبادئ الحوار عند بول غرايس:

2-1- ماهية الاستلزام الحواري:

عرفته بشرى البستاني بأنه: "يولي قصدية المتكلم أو ما يسمى بالدلالة غير الطبيعية اهتماما كبيرا، وبهذا فإن الاستلزام الحواري يسعى إلى الكشف عن أعماق مقاصد المتكلم أثناء التخاطب والتواصل. ويمكن تعريف الاستلزام الحواري بأنه: عمل المعنى، أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر، أو قال أنه يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترح ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة حرفيا"[1]. ويمكن أن نوجز مفهوم الاستلزام التخاطبي في أنه: "عمل المعنى أو لزوم شيء عن طريق قول شيء آخر"[2]. وبتعبير آخر يمكن القول أنه شيء يعنيه المتكلم ويوحي به ويقترحه ولا يكون جزءا مما تعنيه الجملة بصورة حرفية.

وقد قدم **غرايس** نوعان من الاستلزام الحواري هما: **استلزام عرفي conventionnel implicature واستلزام حواري conversationnel implica** فأما الاستلزام العرفي فقائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لا تنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات وتغيرت التراكيب. ومن ذلك مثلا في الانجليزية **but** ونظيرتها في اللغة العربية لكن فهي هنا وهناك تلتزم دائما أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقعه السامع مثل **my friand is poor,but honest** ، ومثل زيد غني لكنه بخيل. وأما الاستلزام الحواري فهو متغير دائما بتغير السياقات التي يرد فيها[3].

فإذا تأملنا الحوار الآتي بين الأستاذين (أ) و (ب):

- الأستاذ (أ): هل الطالب (ج) مستعد لمتابعة دراسته الجامعية في قسم الفلسفة؟
- الأستاذ (ب): إن الطالب (ج) لاعب كرة ممتاز.

---

[1]- عبد القادر البار: الاستلزام الحواري وديناميكية التخاطب في مفهوم غرايس، مجلة مقاليد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد14، جوان 2018م، ص: 119

[2]- صلاح اسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005م، ص: 78.

[3]- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ص:33.

لاحظ الفيلسوف **غرايس** "أننا إذا تأملنا الحمولة الدلالية لإجابة الأستاذ (ب) وجدنا أنها تدل على معنيين اثنين في نفس الوقت أحدهما حرفي والآخر مستلزم. معناها الحرفي أن الطالب (ج) من لاعبي الكرة الممتازين، ومعناها الاستلزامي أن الطالب المذكور ليس مستعدا لمتابعة دراسته في قسم الفلسفة"[1]. وهذه الظاهرة اللغوية سماها **غرايس** بالاستلزام الحواري **L'implication conversationnelle**.

2-2 مبدأ التعاون وقواعد الحوار الأربعة: (Principe de coopération et maximes de conversation):

يرى **غرايس** أن نجاح التبادلات الحوارية يرجع "إلى حد ما إلى مدى تعاون المتحاورين الذين يشتركون في هدف واحد لهذه المحاور أو أهداف مشتركة، أو وجهة خطاب متفق عليها إما منذ بداية التبادلات عن طريق طرح سؤال مثلا. أو يظهر ذلك أثناء عملية التبادل الحواري. وقد تكون وجهة الخطاب واضحة محدودة، كما قد تكون غير محددة لترك حرية التعامل للمتحاورين كما هو الحال في الحوارات اليومية الفجائية"[2]. فإذا لم يكن هناك هدف مشترك لن يكون ثمة سبب للتواصل، وقد لا يتم بما أسماه بـ "مبدأ التعاون بين المتكلم والمخاطب، وهو مبدأ حواري عام، يشتمل على أربعة مبادئ (قواعد) تضبط التخاطب في المقامات العادية، ويسهم هذا المبدأ العام في تسهيل التفاهم وتحقيق التأثير وإنجاز الفعل ويجب على المتكلم أن يراعي المخاطب في كل ما يأتي ويدعي لغويا وتقنيا واجتماعيا وثقافيا، بل إنه يسخر في ذلك ما يعين في التبليغ بالإشارة والملامح... ليجد من المخاطب نفسه متعاونا متمثلا في الإصغاء ومحاولة الفهم"[3].

---

[1]- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص: 33.

[2]- ميرود سعاد: الاستلزام الحواري في سورة "طه" تحليل تداولي وفق نظرية غرايس، مجلة المدونة، جامعة المدية، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول، 30 جوان، 2018، ص: 320.

[3]- نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، سطيف، الجزائر، ط1، 2009م، ص: 30-31.

ويمكن توضيح مبدأ التعاون في أهم صوره من خلال عرضه لقواعد الحوار الأربعة الأساسية وهي: قاعدة الكم والكيف والنوعية والعلاقة، المناسبة والطريقة، الكيفية[1]:

1_ قاعدة الكم: Maxim of Quantity وترتبط بكمية المعلومات اللازم توافرها:

. اجعل مساهمتك تتضمن أخبارا كافية.

. لا تجعل مساهمتك تتضمن أخبارا أكبر مما هو مطلوب.

ويوضح **غرايس** أن هذه القاعدة الأخيرة يمكن تفنيدها لأن توافر كم كبير لا يخرق مبدأ التعاون، وإنما هو مضيعة للوقت فقط فإذا تضمن نص ما تفاصيل كثيرة، فإن ذلك يهدد التواصل بالانسياق خلف بعض الجزئيات غير الضرورية.

2_ قاعدة الكيفية: Maxim of quality وترتبط بقاعدة أساسية هي:

. اجعل مساهمتك صادقة.

وتتفرع عن هذه المسلمة قاعدتان خاصتان هما:

- لا تصرح بما تعتقد أنه كاذب
- لا تصرح إلا بما تستطيع البرهنة عليه.

ويقصد منها منع ادعاء الكذب أو إثبات الباطل.

3_ قاعدة الملاءمة Maxim of Relevonce أو العلاقة **relation:**

. اجعل مساهمتك ملائمة **Be relevant:**

يؤكد **غرايس** أن هذه المسلمة تخفي جملة من الإشكالات من قبيل: ماهي مختلف أصناف الملاءمة الممكنة؟ كيف تتعدل خلال عملية التبادل الكلامي؟ وما هي الإجراءات

[1]- جواد ختام: التداولية أصولها واتجاهاتها، ص: 101- 102.

الطبيعية التي تساعد على تغيير موضوع المحادثة بطريقة مقبولة؟"[1].

أي اجعل كلامك مناسبا للموضوع المتحدث فيه (ذا علاقة بالموضوع)

4_ مسلمة الجهة Maxim of Mmanner (قاعدة الطريقة، الكيفية):

وهي مسلمة تختلف عن المسلمات السابقة في كونها لا تعنى بما قيل، وإنما بكيفية التعبير عما ننوي التعبير عنه، وينص **غرايس** على وجود قاعدة جوهرية هي:

. كن واضحا "**Be perspicuous**" وتتفرع عن هذه المسلمة القواعد التالية:

- ليكن تدخلك واضحا.
- ليكن تدخلك موجزا.
- اجتنب الغموض.
- اجتنب الالتباس.

وقد أوضح غرايس "أن الغاية الموجودة من هذه المسلمات تتمثل في ضمان فعالية للتبادل الكلامي، دون أن يلقي ذلك إمكانية الحديث عن غايات أخرى، كأن يسعى المتكلم للتأثير على الآخرين أو الاستئثار باهتمامهم"[2].

وكي نوضح هذه القواعد نقدم المثال الآتي[3]:

"الزوج: أين أجد الحقائب؟

الزوجة: في أسفل الدرج.

في هذا الحوار القصير تتحقق مبادئ الحوار كلها، تبدو الزوجة متعاونة، فلقد أجابت إجابة واضحة (الكيفية)، وكانت صادقة (الكيف) واستخدمت القدر المطلوب من الكلمات

1- المرجع السابق، ص: 101- 102.
2- المرجع نفسه. ص: 103.
3- ميرود سعاد: الاستلزام الحواري في سورة "طه" تحليل تداولي وفق نظرية غرايس، مجلة المدونة ،العدد 14، ص: 324.

دون أن تزيد (الكم). وأجابت إجابة ذات صلة بالسؤال (المناسبة) ولذلك لم يتولد عن قولها استلزاما.

إذ يمكن القول أن هذه القواعد هي ما تحدد على المتحاورين والمتخاطبين القيام به من أجل التحاور بطريقة فعالة وصريحة وواضحة، وأن يكون كلامهم مناسبا يحمل معلومات صحيحة.

"يذهب **غرايس** إلى أن هذه القواعد ليست أعرافا اعتباطية لكنها آليات عقلية **rational** لتسيير الحوار وتقنينه. لكن هذه القواعد التي يجري عليها الحوار كثيرا ما تنتهك، وانتهاك مبادئ الحوار **Flouting or exploitation of maxims** وخرق قاعدة من القواعد الأربعة هو الذي يولد الاستلزام الحواري لكن مع التمسك دائما بمبدأ التعاون"[1].

وكان **غرايس** قد ميز بين هذا الأخير وبين الاستلزام العرفي مبينا الفرق بينهما.

2_3_ أنواع الاستلزام:

2_3_1 الاستلزام العرفي/التواضعي/المعجمي: (l'imlicatiore conventionelle/ lexicale):

"يمكن أن يساعد المعنى المعجمي للكلمات في معرفة ما قيل صراحة، وما تضمنه القول أيضا، بإمكان المتكلم أثناء عملية التواصل أن يتعدى ظاهر ما تعنيه الجملة وذلك باستعمال ما اصطلح عليه من معاني الكلمات وتركيب الجملة، وهنا لا يلعب السياق أو مقام التواصل أي دور في تأويل القول، أي أن القول لا يحتمل سوى معنى واحد، ومثال ذلك ما يلي:

(1)أحمد جزائري، إذن هو وطني.

1- حليمة بو الريش : أفعال الكلام في الخطاب القرآني سورة البقرة "أنموذجا" دراسة تداولية، مذكرة ماجيستر في اللسانية العامة، إشراف الدكتور عبد الكريم بورنان، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللآداب واللغات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2012م، ص: 97.

من دون شك أن المتكلم هنا يؤكد أن وطنيته تنبثق من كونه جزائريا، غير أنه لم يلزم نفسه بأنه قال ذلك، لأنه تضمنها في قوله. وبإمكان المتلقي التوصل إلى هذا الاستلزام من خلال معنى "إذن" المعجمي (النتيجة) دون اللجوء إلى سياق الحوار"[1].

2_3_2_ الاستلزام الحواري/ التخاطبي/ غير العرفي: (l'implicature non conventionnelle/ convergationnelle/ discursive)

"يشير غرايس إلى أنه يوجد نوع آخر من الاستلزامات، غير العرفية والتي أسميها استلزامات جوارية والمرتبطة ببعض الأصول العامة للخطاب، ومن ثمة فيدل التحدث عن معاني الكلمات والجمل ينظر أساسا في الشروط المناسبة لاستعمال العبارات كالسياق والمقام والقواعد الحوارية. وقد قسم غرايس الاستلزام الحواري إلى نوعين الاستلزام الحواري المعمم والاستلزام الحواري الخاص"[2].

أ_ الاستلزام الحواري المعمم: (l'implicature convesationnelle génératisée)

"هو الاستلزام الذي دخل في الاستعمال، وينتج طبيعيا بواسطة استعمال بعض التراكيب اللغوية والمعاني المعجمية للكلمات، ويكون بذلك مستقلا عن السياق، ونمثل لذلك بما يأتي:

1)_ دخلت بالأمس منزلا.

يريد المتكلم هنا أن يقول بأنه دخل منزلا أجنبيا، ليس منزله وبإمكان المتلقي فهم هذا القصد من خلال استعمال المتكلم للنكرة "منزلا" وتختلف هذه الجملة عن: دخلت بالأمس منزلي ودخلت بالأمس إلى المنزل"[3].

1- ميرود سعاد: الاستلزام الحواري في سورة "طه" تحليل تداولي وفق نظرية غرايس، مجلة المدونة، ص: 324.
2- المرجع نفسه، ص: 325- 324.
3- المرجع نفسه، ص: 325.

"وتكون الحال نفسها حسب **غرايس**، إذا استعملنا كلمات نكرة مثل: حديقة، سيارة، معهد"[1].

ب)_ الاستلزام الحواري الخاص:

هو حاصل علاقة القول بالسياق والظروف الخاصة بمقام التواصل. أي هو الاستلزام الذي لا يمكن فهمه أو استنتاجه إلا باستغلال السياق وظروف التواصل الخاصة بكل حوار فلو قال أحدهم:

_ البرد شديد في هذا المكان، وكان يرغب في أن يغلق المخاطب النافذة فيكون قصده: "أغلق النافذة"[2].

وللاستلزام الحواري عند **غرايس** خواص تميزه عن غيره من أنواع الاستلزام الأخرى، وقد استطاع أن يضع يده على الخواص الآتية[3]:

1_ الاستلزام يمكن إلغاؤه **defeasible**،ويكون ذلك عادة بإضافة قول يسد الطريق أمام الاستلزام أو يحول دونه فإذا قالت قارئة لكاتب مثلا: لم أقرأ كل كتبك، فقد يستلزم ذلك عنده أنها قرأت بعضها، فإذا أعقبت كلامها بقولها، الحق أني لم أقرأ أي كتاب منها، فقد ألفت الاستلزام ". وإمكان الإلقاء هذا هو أهم اختلاف بين المعنى الصريح والمعنى الضمني، وهو الذي يمكن المتكلم من أن ينكر ما يستلزمه كلامه.

2_ الاستلزام لا يقبل الانفصال **non détachable** عن المحتوى الدلالي، ويقصد **غرايس** بذلك أن الاستلزام الحواري متصل بالمعنى الدلالي لما يقال لا بالصيغة اللغوية التي قيل بها فلا ينقطع مع استبدال مفردات أو عبارات بأخرى ترادفها ولعل هذه الخاصية هي التي تميز

1- جاك موشلار آن روبول، التداولية اليوم تر: سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، المنظمة العربية المترجمة، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2003، ص:63.

2- ميرود سعاد: الاستلزام الحواري في سورة "طه" تحليل تداولي وفق نظرية غرايس، مجلة المدونة، ص: 325.

3- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ص:38

الاستلزام الحواري عن غيره من أنواع الاستدلال التداولي مثل الافتراض السابق **présupposition** ولعل ما أراد أن يتضح من الحوار الآتي بين أختين[1]:

1-لا أريدك أن تتسللي إلي غرفتي على هذا النحو.

2-أنا لا أتسلل، ولكن أمشي على أطراف أصابعي خشية أن أحدث ضوضاء.

فعلى الرغم من تغير الصياغة في قول (ب) فإن ما يستلزمه القول من عدم الرضا عن هذا السلوك لا يزال قائما.

3_ الاستلزام متغير والمقصود بالتغير الواحد يمكن أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة في سياقات مختلفة فإذا سألت طفلا يحتفل بيوم ميلاده مثلا: كم عمرك؟، فهو طلب للعلم، وإذا سألت السؤال نفسه لصبي عمره خمسة عشر عاما فقد يستلزم السؤال مؤاخذة له على نوع من السلوك لا ترضاه له، وإذا سألت السؤال نفسه لفتى يمنع من اتخاذ قرار لا يخرج عن تعاليم الدين ومواضع الأخلاق والأعراف فقد يعني ذلك أنه من النضج بحيث يستطيع أن يتخذ قراره ويتحمل عواقبه.

4_ "الاستلزام يمكن تقديره والمراد به أن المخاطب يقوم بخطوات محسوبة يتجه بها خطوة خطوة إلى الوصول إلى ما يستلزم الكلام فإذا قيل مثلا: الملكة فكتوريا صنعت من جديد، فإن القرينة تبعد السامع عن قبول المعنى اللفظي، فيبحث عما وراء الكلام من معنى فيقول في نفسه: المتكلم يريد أن يلقي خبرا بدليل أنه ذكر جملة خبرية والمفروض في هذا المتكلم أنه ملتزم مبدأ التعاون أي أنه لا يريد أي خداع ولا تضليل، فماذا يريد أن يقول؟ لا بد أنه يريد أن يخلع على الملكة بعض صفات الحديد كالصلابة، والمتانة وقوة التحمل، وهو يعرف أنني أستطيع أن أفهم المعنى الغير حرفي فلجأ إلى هذا التعبير الإشعاري"[2].

1- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. ص:38.
2- المرجع نفسه: ص: 40.

كيف يحدث الاستلزام الحواري؟

تعتبر قواعد الحوار الأربعة مبادئ هامة لتأويل الأقوال، ويمكن للمتخاطبين احترام هذه المبادئ كما يمكنهم خرقها، هناك ثلاث حالات للتعامل مع قواعد الحوار احترام القواعد، خرق القواعد واستغلال القواعد وهي ما يشرح كيفية حدوث الاستلزام الحواري التي نجملها في الجدول الآتي[1]:

أنواع الاستلزام	كيفية حدوث الاستلزام	طرق خرق القواعد	احترام مبدأ التعاون	احترام قواعد الحوار
الاستلزام التواضعي (العرفي)	استغلال معاني بعض الحروف والأدوات	احترام القواعد	نعم	نعم
الاستلزام الحواري	خرق القواعد الحوراية	تعارض بين قاعدتين تخرق إحداهما لأجل تحقيق الأخرى	نعم	نعم/لا
		خرق غير مقصود (خطأ) لقاعدة حوارية	نعم ولكن إخفاق التواصل	لا
		خرق مقصود لقواعد الحوار (الكذب)	لا	لا
	استغلال القواعد الحوارية	خرق مقصود للقواعد الحوارية	نعم	لا ولكن نجاح التواصل

[1]- ميرود سعاد: الاستلزام الحواري في سورة "طه" تحليل تداولي وفق نظرية غرايس، مجلة المدونة، ص: 225-226.

حسب الجدول المقدم فإن الاستلزام الحواري يحدث نتيجة خرق القواعد الحوارية الأربعة بطرق مختلفة مع احترام أو عدم احترام المبدأ العام، كما يتم عن طريق استغلال القواعد.

3_ خرق *[1]قواعد التخاطب:

وفي ما يلي أمثلة عن خرق القواعد:

1_ خرق قانون الكيف:

يتولد عن هذا الخرق مجموعة من الصور البلاغية يمكن أن نذكر منها[2]:

أ_ **السخرية:** كما يتبدى في المثال الآتي: كلما جاء متسول إلى دار زيد إلا ورجع في جيبه نقود.

يمكن افتراض سياق ممكن لهذا التعبير: كأن يكون المتكلم بين ناس يعرفون بخل زيد، أو أن التعبير يتم على مرأى ومسمع زيد الذي يشتهر بالبخل، لإثارة السخرية منه أو حثه بهذه السخرية على العطاء.

نستنتج من هذا المثال عدم وجود الصدق وهذا يستلزم الخروج عن قاعدة الكيف.

2_ خرق قانون الكم:

يحدث في غالب الأحوال أن المتكلم لا يوفي بهذه القاعدة، فيعرج بكلامه إلى مسائل غير واردة، أو ليست ضمن الحديث، ولا تمت لفحوى الخطاب بأية صلة.

مثلا: قد يسألني السائل عما إذا كان الطالب "فلان" طالبا مجدا في مادة اللسانيات فأجيب:

1- ينظر بن عيسى أزابيط: مداخلات لسانية مناهج ونماذج شركة مكانس برانت شوب، المغرب، دط، 2008، ص: 59.

* الخرق violant: يعد مستوى آخر من مستويات توليد الدلالةعند غرايس يستطيع المتكلم من خلاله تضمين مجموعة من المعاني، ويقوم المستمع باشتقاقها من الرسالة من خلال قرائن لفظية ومقامية، وعلى المعارف المشتركة بين المتكلم و المستمع. ينظر: راشد الراضي رشيد، الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية، مجلة الفيصل العدد 280، شوال 1420هـ- يناير/فبراير 2000م، ص: 67.

الطالب "فلان" دائم الحضور لمحاضراتي، وهو يجيد تماما فن الإصغاء، ودائم الشكوى من أحواله المادية، كلما سألته عن أحد مصادر مادة اللسانيات.

إن هذا تصريح لم يجب مباشرة عن فحوى السؤال وإنما أخبر المخاطب بمجموعة من المعلومات الهامشية إذا قورنت بالجواب الحقيقي، الذي تلخص في كون الطالب مجدا أو غير مجد (نعم أو لا) نجد في هذه الإجابة خروجا عن قاعدة الكم، هذا يعتبر نوعا من الاستلزام التخاطبي.

3_ خرق قاعدة الطريقة:

"يتم هذا المبدأ عندما يكون في الخطاب أو القول غموض وإبهام، ونجد هذا مثلا في رواية عن الحجاج أنه قال لرجل من الخوارج: أجمعت القرآن؟ قال أمتفرقا كان فأجمعه، قال أنقرأه ظاهرا؟ قال: أقرأه وأنا أنظر إليه قال أتحفظه؟ قال: أخشيت فراره فأحفظه"[1].

4_ خرق قاعدة المناسبة (الملائمة):

كقوله تعالى: «**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا رَبُّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنبِتُ الْأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ** »(" [61 سورة البقرة].

اشتملت الآية الكريمة على حوار بين سيدنا موسى عليه السلام وقومه عندما طلبوا منه أن يدعوا لهم الله بأطعمة أخرى كالعدس، والبصل فكان رده عليه السلام بقوله تعالى

[1]- عبد القادر البار: الاستلزام الحواري وديناميكية التخاطب في مفهوم غرايس، مجلة مقاليد، العدد 14، ص: 123.

"قال اتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير" فقد حملت هذه الإجابة معنيين، معنى حرفي يحمل الاستفهام، ومعنى ثان مستلزم وهو المراد بقوله يظهر من خلاله السياق، فخرج عن

غرضه الأصلي إلى أسلوب التعجب، كما يمكننا أن نلاحظ بأن إجابته لم تكن على حسب ما يقتضيه السؤال، فيقول "لا أدعو لكم" وإنما اقتضى السياق هذا، إضافة إلى أن إجابته بتلك الطريقة حملت أسلوب التوبيخ، وتنبئهم لخطئهم، وسوء اختيارهم، فتعتبر إجابته في نظر **غرايس** انتهاكا لمبدأ المناسبة"[1].

ويمكن أن نجمل ما قلناه عن الاستلزام في المخطط الآتي[2]:

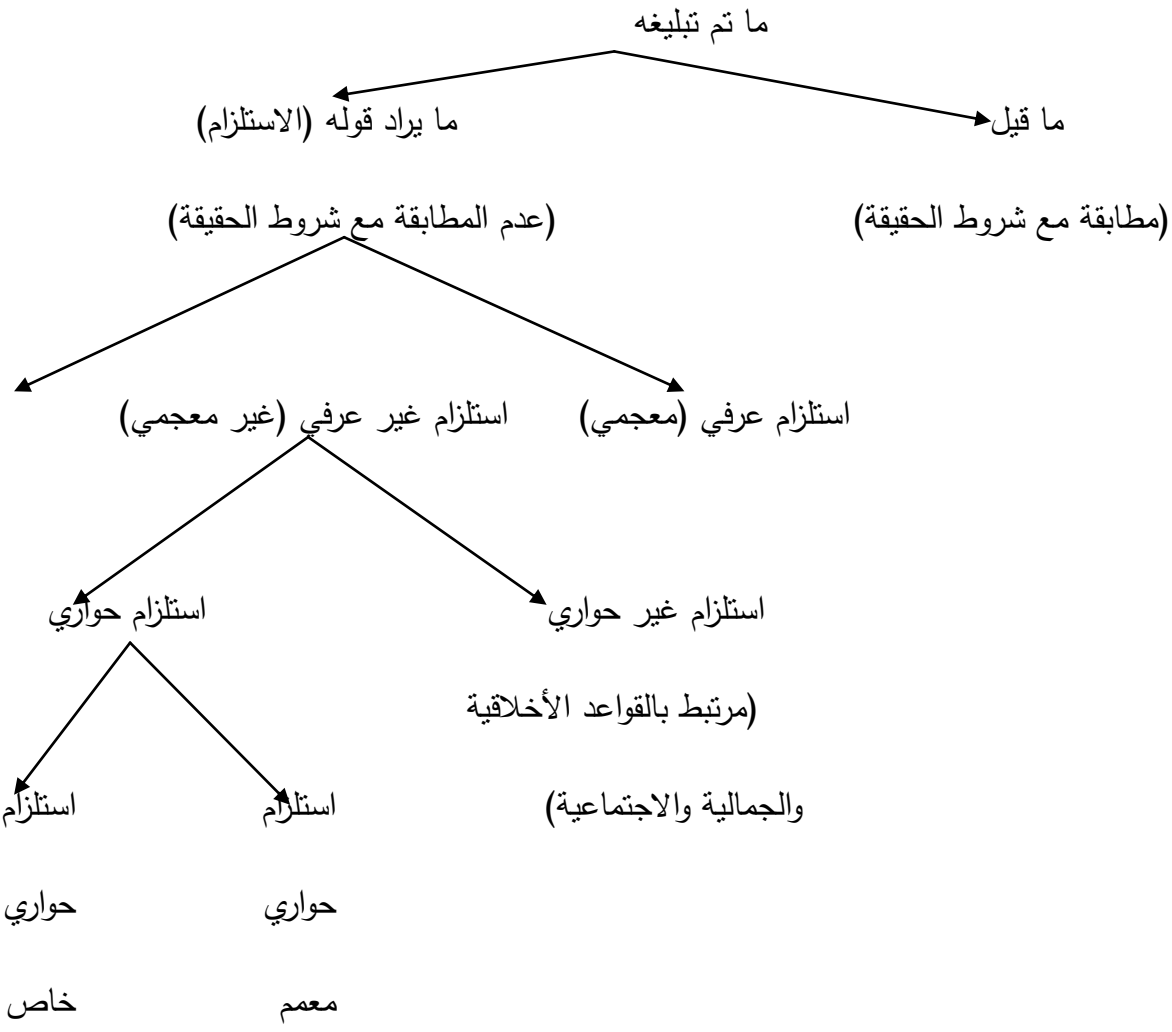

[1]- المرجع السابق، ص: 123.

[2]- ميرود سعاد: الاستلزام الحواري في سورة "طه" تحليل تداولي وفق نظرية غرايس، مجلة المدونة، ص: 228.

5_ محاذير نظرية بول غرايس

إن ما قدمه "**غرايس**" من جهود حول نظرية الأفعال الكلامية وأسس التخاطب التواصلي، لم يسلم من انتقادات التي وجهت لبعض أفكاره. حيث أن عرضه لعمله المبكر جعله قليل التماسك كثير الفجوات، ذلك أنه لم يفصل للقواعد التي توضح كيفية التعامل بين طرفي الخطاب، فقد صب اهتمامه في صياغة إطار للتفسير؛ أي توضيح الفرق بين ما يقال (ما تعنيه العبارات والكلمات) وبين ما يقصد (ما يحاول المتكلم إبلاغه للسامع على نحو غير مباشر). "بل بتقرير عدم مطابقة المرسل لدلالة الخطاب المنطقية، أو الحرفية، فيما عرف في عمومه، بالاستلزام الحواري الذي يتطلب الاحتكام إلى هذه القواعد الحوارية لمعرفته، وعلى هذا فإن التعاون وقواعده ينصبان على المعنى"[1].

فقد حاول كل من "دافيد غوردون وجورج لايكوف على إغناء مبادئ الحوار التي اقترحها غرايس، عن طريق اقتراح جملة من المسلمات الحوارية المرتبطة باللباقة والتأدب"[2]باعتبار أن هذه المسلمات تسهم في ضبط سلوكيات المحاورة بين المتخاطبين.

حيث قدم هذان الباحثين مسلمة مفادها: "أن المتكلم قد يستعمل ملفوظا معينا من أجل إبلاغ معنى ملفوظ آخر"[3].

ومثال ذلك: أن يقول شخص في زيارته لصديقه في غرفته[4]:

_ الجو بارد هنا

1- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب –مقاربة لغوية تداولية-، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، لبنان 2004، ص: 97.
2- حسن بدوح: المحاورة –مقاربة تداولية-، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، دط، 2012م، ص: 165.
3- المرجع نفسه، ص: 165.
4- ينظر: المرجع نفسه ص: 165.

في هذا المثال المتكلم لا يقصد بعبارته هذه الإخبار ببرودة الجو في غرفة صديقه، وإنما قد يقصد شيئا آخر وهو الإلتماس، أي أنه يلتمس من صديقه مثلا: أن يقوم بإغلاق النافذة أو تشغيل المدفئة.

فيتم الانتقال من المعنى الحرفي إلى معنى متضمن يلتمسه المرسل من المتلقي.

ومن بين المسلمات الحوارية التي اقترحها الباحثان:

1_ شروط الجدية:

- أن يلتمس المرسل من المتلقي بشكل جدي فعل شيء ما عن طريق إخباره بأنه يريد منه فعل ذلك، مثال ذلك: "أريدك أن تخرج سلة المهملات"[1]
- أن يلتمس المرسل من المتلقي بشكل جدي فعل شيء ما عن طريق افتراضه أن المتلقي يمكنه فعل هذا الشيء، مثال ذلك: هل يمكنك الذهاب إلى السوق؟
- أن يلتمس المرسل من المتلقي بشكل جدي بفعل شيء ما عن طريق افتراضه أن المتلقي يستطيع فعل هذا الشيء، ومثال ذلك: هل تستطيع إقفال الباب؟
- أن يلتمس المرسل من المتلقي بشكل جدي فعل شيء ما، بافتراض أن المتلقي لن يفعل هذا الشيء. مثال ذلك: هل ستذهب إلى السوق؟

ويلاحظ مما سبق أنه "يمكن تحقيق الالتماس بشكل غير مباشر إما عن طريق إثبات شروط الجدية لدى المرسل، وإما عن طريق التساؤل عن شرط الجدية لدى المتلقي"[2]، ويتحقق هذا الفعل الإنجازي بحسب المقام.

1- حسن بدوح: المحاورة –مقاربة تداولية-، ص: 167.
2- المرجع نفسه، ص: 167.

2_ شروط المعقولية:

بعد عرض الباحثان لشروط الجدية المطلوبة لتحقيق فعل إنجازي جاد، تحدثا عن شروط أخرى مرافقة لشروط الجدية، وهي شروط "المعقولية"، وعدت العلاقة بينهما علاقة ضرورية، فغياب الثانية عن الأول تجعل الكلام محط للاعتراض.

وتتمثل شروطها في الشكل التالي[1]:

1-لا يكون الالتماس معقولا إلا إذا كان للمرسل سبب يجعله يرغب في أن ينجز المتلقي الفعل الملتمس منه.

2-لا يكون الالتماس معقولا إلا إذا كان للمرسل أسبابا تجعله يفترض من خلالها أن المتلقي يستطيع تحقيق ذلك.

3-لا يكون الالتماس معقولا إلا إذا كان للمرسل أسباب تجعله يفترض أن المتلقي له استعداد لتحقيق ذلك.

4-لا يكون الالتماس معقولا إلا إذا كان للمرسل سبب يجعله يفترض أنه في غياب المتلقي لا يمكن لهذا الالتماس أن يتحقق.

5-لا يكون الاثبات معقولا إلا أذا كان للمرسل أسباب تجعله يعتقد ذلك.

6-لا يكون الوعد معقولا إلا إذا كان للمرسل سبب يجعله يكون لديه قصد تحقيق هذا الوعد.

والأمثلة الموالية ستوضح ذلك:

أ- أفترض أنك ستذهب للجامعة.

ب-هل من الضروري أن تذهب إلى الجامعة؟

[1]- المرجع السابق، ص: 168.

ج- هل يحتمل أن تذهب إلى الجامعة؟

د- هل من الواجب أن تذهب إلى الجامعة؟

والملاحظ من هذه الأمثلة أنها لا تحقق التماسا، "إذ أن غياب شروط المعقولية لدى المرسل من شأنه أن يدفع بالمتلقي إلى الاعتراض على ما يتلفظ به المرسل"[1]، وهذا ما يجعل المتلقي يتبادر في ذهنه مجموعة من التساؤلات يوجهها للمرسل بغية معرفة سبب رغبته في تحقيق ذلك الفعل، فيقول له المتلقي مثلا:

أ- لماذا تريدني أن أفعل ذلك؟

ب-مالذي جعلك تعتقد أنني أستطيع فعل ذلك؟

ج-لماذا تنوي فعل ذلك؟

ومما سبق نلاحظ أن الشروط التي وضعها الباحثان (الجدية والمعقولية) تربطهما علاقة وثيقة، حيث أن كل شرط من شروط الجدية المطلوبة لتحقيق فعل إنجازي يقابله شرط من شروط المعقولية.

نجد "**جون سيرل**" من بين المنتقدين لأفكار "**بول غرايس**"، وبالتحديد في قضية الدلالة المباشرة وغير المباشرة، حيث تفطن "**سيرل**" إلى وجود ثغرة "بين دلالة القائل والدلالة اللغوية، فواقع الاستعمال اللغوي يكشف أن لا تطابق بينهما، ذلك أن غرايس حسب سيرل لا يذهب إلى تمتين الصلة بين الدلالة الطبيعية والدلالة التواضعية. إذ لا يجعل إبلاغ القائل ما يريد قوله (مقصده من القول) يستلزم بالضرورة قصد إبلاغه وتأويله بمقتضى قواعد المواضعة المشتركة في لسان ما"[2].

1- المرجع نفسه، ص: 168.

2- محمد الشيباني: من قضايا تصنيف الأعمال اللغوية (مشروع قراءة)، ص 150، نقلا عن وهيبى غقاقلية: الفعل الكلامي وسلطة التلفظ في ظل فلسفتي الفعل والعمل، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد 9، العدد 3، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2020م، ص: 190.

فانشغال "**غرايس**" في وضع قالب تفسيري لتوضيح الاختلاف بين ما يقال وما يقصد، جعلته يفقد الانسجام بين الدلالة السياقية والتواضعية، وهذه من بين الملاحظات التي سجلها "**سيرل**" عند "**غرايس**" "فقد انتبه إليه هذا الأخير وحاول تقليص تلك الهوة الدلالية بتأكيده على ضرورة اعتماد مبدأ الاستلزام الحواري إلى جانب تفعيل حكم التعاون كحلول لحالات خرق قاعدة من قواعد الحوار أثناء العملية التخاطبية"[1].

وفي حديث "**سيرل**" عن مفهوم القصد من الاتصال في كتابه "**العقل واللغة والمجتمع**" يرى أن "**غرايس**" مصيبا في أننا عندما نتواصل مع الغير نفلح في ترك انطباع أو فهم لديهم يمكنهم من معرفة قصدنا في توليد ذلك القصد الذي نسعى إلى تبليغه للغير، لكن هذا لا يعني أن هذه الحالة يمكن تعميمها في الفعل الانساني: "ونحن لا ننجح في أفعالنا بمجرد جعل الآخرين يتعرفون على ما نحاول القيام به"[2] وعليه فإن "سيرل" يشير إلى "نسبة القصدية في الاتصال بمفهوم غرايس ومحدوديتها نظرا لارتباطها أساسا بحضور نية المخاطب إفهام مقصده للمخاطب، منبها إلى أن هذا غير كاف لبلوغ مستوى التأثير الفعال والمنتظر من أفعالنا التواصلية"[3].

فالغاية من الاتصال بالنسبة لسيرل "هو أن أولد لدى المستمع المعرفة بمعناي يجعله يتعرف على قصدي في توليد تلك المعرفة عنده"[4].

وبالتالي يصبح المتلقي قادرا على فهم ما يرمي إليه المخاطب في كلامه بالضبط وليس ما ينوي قوله، وهذا ما يوضحه "سيرل" في المثال الآتي:

_ إنها تمطر.

1- وهيبة غقاقلية: الفعل الكلامي وسلطة التلفظ في ظل فلسفتي الفعل والعمل، ص: 190.
2- جون سيرل: الفعل واللغة والمجتمع –الفلسفة في العالم الواقعي-، تر: سعيد الغانمي، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2006م، ص: 212.
3- وهيبة غقاقلية: الفعل الكلامي وسلطة التلفظ في ظل فلسفتي الفعل والعمل، ص: 190.
4- جون سيرل: الفعل واللغة والمجتمع، ص: 213.

وفي هذا المثال يرى بأن المتلقي في إخباره لهذه الجملة فقط، يجعله يتعرف على القصد في إخباره "أنها تمطر". وعليه فإن المعنى لدى المستمع واضح لا يحتاج إلى التأويل.

ومما سبق سنحاول إجمال نقاط ضعف النظرية الغرايسية في تأويل الأقوال[1]:

- لا تتأسس الاستلزامات الحوارية أو الخطابية على أنساق الاستدلال البرهاني، بل تتبع آلية صياغة الفرضيات وإثباتها وفي هذا الإطار تقضي الاستلزامات الحوارية إلى أخطاء أو سوء فهم.
- تحاول نظرية "غرايس" إلى تفسير نجاح التواصل (خصوصا التواصل الضمني) لكن هذا التواصل قد يخفق عندما يوجد سوء فهم، وبالتالي يؤدي هذا إلى إبطال الاستلزام الحواري الذي انتهت إليه العملية الاستدلالية ومثال ذلك: هل تشرب القهوة؟

وهذا التساؤل يوجهه "زيد" إلى "عمر" وبالتالي يصبح "زيد" المرسل (أ) وعمر المتلقي (ب)، فيرد (ب) "القهوة تمنعني من النوم"، (أ) توصل إلى أن (ب) لا يرغب في شرب القهوة، مطبقا الاستدلالي التالي: يستغل (ب) قاعدة العلاقة (فهو لا يجيب مباشرة على سؤالي)، إذا فهو لا يريد شرب القهوة لأنه سينهض باكرا في الصباح، لذا عليه النوم باكرا، لكن خلاف ما يفكر فيه (أ) فإن (ب) لا يرغب في النوم باكرا،لأنه سيشاهد فيلم يعرض في ساعة متأخرة جدا، إذا فهو يريد قهوة. لهذا فإن المنطق الاستدلالي الفعلي الذي يقوم به "زيد" والاستدلال الذي تمنى "عمر" أن يقوم به "زيد" قائمين على مقدمتين مختلفتين، وعليه فإن الاستلزامات الخطابية لا تعكس مظاهر القول التي يتمنى القائل تقييم مدى صدقها أو كذبها وتسمى هذه الاستلزامات غير مشروطة الصدق.

- إذا وجد عنصر كاذب واحد من المقدمات المستخدمة في التواصل فإنه يؤدي إلى نتيجة كاذبة وبالتالي إخفاق التواصل.

[1]- ينظر: جاك موشلار وان روبول: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص: 63-64.

- في حالة لا يكون صدق المقدمات أو كذبها في حد ذاته السبب في ذلك، فيعني هذا أن المتخاطبين يشتركون في هذه المقدمات ويسندون إليها قيمة الصدق نفسها (أي أنه متفقون في صدق أو كذب هذه المقدمة).

وعليه فإن الانتقاد الذي وجهه **طه عبد الرحمان** إلى **بول غرايس** "وأمثاله من محللي الخطاب الذين ربطوا المحاورة بعدد من القواعد العقلانية، حيث ذهب إلى أن السلوك الانساني، بما فيه سلوكه العقلي، مرتبط بما أسماه بالقواعد الأخلاقية المرتبطة بدورها بالجانب التعاملي في كل تفاعل انساني، لأن التفاعل عبارة عن متوالية من السلوكات، وهذه السلوكات تخضع للعامل الأخلاقي أكثر ما تخضع لشروط العقلية"[1]

أي أن هذه السلوكات العقلية تحكمها مبادئ أخلاقية تندرج عن هذه المبادئ قواعد فرعية تساهم في إنجاح عملية التحاور بين المتخاطبين، سنحاول توضيحها.

عد "مبدأ التعاون" لدى الباحثين نقطة الانطلاق والتأسيس، لكن هذا المبدأ كذلك لم يسلم من الانتقادات، وترجع هذه الانتقادات لإهماله لبعض القواعد، التي اعتبرها أنها لا ترتقي للقواعد الأربعة المنبثقة من مبدأ التعاون في إنجاح العملية التخاطبية.

فتعددت توظيفات الباحثين بين "من حاول استلهام عمل (غرايس)، والبناء عليه، وبين من توخى تصنيف قواعد أخرى تسبقه أو تواكبه، لتؤطر هذه الأعمال عملية التلفظ بالخطاب، وتوطيد العلاقة السابقة بين طرفي الخطاب، أو توليدها من خلال الخطاب، فتتمكن اللغة من تأدية وظيفتها الاجتماعية التفاعلية"[2].

رغم تلميح "غرايس" لوجود قواعد أخرى ترافق الحوار، إلا أن الانتقادات التي وجهت له لم تعر الاهتمام لإشارته هذه، على اعتبار أنه لم يفصل القول لهذه الجوانب المختلفة،

1- المرجع السابق، ص: 168-169.

2- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 97.

فجل الأعمال التي انتقدته أقرت "بأن النموذج الحواري الذي قدمه، لم يأخذ بعين الاعتبار العديد من السلوكيات اليومية العادية التي تتوفر على دلالة أكبر مما شكل حقل اهتمامه"[1].

حيث اكتفى بالجانب التبليغي في الحوار، مسقطا الجانب التهذيبي من اعتباره، وذلك يرجع لثلاثة أسباب هي[2]:

أ- أنه لم يفرده بالذكر، بل جمع إليه الجانب التجميلي والجانب الاجتماعي، بوصف هذه الجوانب جميعا لا تستجيب للغرض الخاص الذي جعل للمخاطب، ألا وهو نقل الخبر على أوضح وجه.

ب-أنه لم يبين كيف يمكن أن نباشر وضع القواعد التهذيبية، ولا كيف يمكن أن نرتبها مع القواعد التبليغية.

ج- أنه لم يتفطن إلى الجانب التهذيبي قد يكون هو الأصل في خروج العبارات عن إفادة المعاني الحقيقية أو المباشرة.

وعليه فإن "غرايس" في مبدئه التعاوني جعل النظر في الجانب التبليغي من التخاطب جامد وثابت، وهذا كان سببا لفتح مجال للنقاش والنقد، ذلك لتجاوزه العنصر التهذيبي في الحوار، وعدم توضيح قواعده، التي قد تكون العنصر الرئيس في توضيح المعاني الحقيقية في الكلام.

قد تكون المبادئ التي عرضها "كفيلة بتحقيق تواصل مثالي بين الأفراد إلا أن هذا التواصل يصعب إن لم نقل يستحيل تحقيقه في المحاورات التي تتم بين الأفراد يوميا، إذ غالبا ما تستعمل اللغة كأداة للتمويه وممارسة النفاق الاجتماعي، حيث يستطيع المرسل أن ينفي قصده الذي يعتقد المتلقي أن المرسل قصده من كلامه، كما يمكن للمتلقي بدوره

1- العياشي أدراري: الاستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1432هـ- 2011م، ص: 118.

2- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص: 240.

الإدعاء بأن فهمه لما تلفظ به المرسل لم يتجاوز حدود المعنى المباشر لما سمعه. وزيادة على ذلك يمكن أن يتهم المرسل في قول شيء (أو أشياء) لم يقصده (ها) في حقيقة الأمر"[1].

حيث أن المقصود من القول أن استعمال اللغة في الحياة اليومية العادية، قد يستغل للتلاعب بالمقاصد (المعاني) بين المتحاورين.

وبالتالي قواعده قد لا تكون قادرة على الإستجابة لمتطلبات الحوار اليومي العادي. وحتى لا تقع هذه الهفوات، وجب تقديم مجموعة من المعطيات لهذه المقاربة الاستدلالية، مثل: المحددات النفسية والمعرفية المشتركة.

وكذا وضع بعض المبادئ الأخلاقية لتقنين وضبط العملية الحوارية، مثل:

- مبدأ التأدب (مبدأ التهذيب).
- مبدأ التواجه.
- مبدأ التأدب الأقصى.
- مبدأ الصدق.

وهذه المبادئ لا تكتسب تداوليتها أو حجاجيتها إلا في نطاق النشاط الخطابي باعتباره نشاطا عقليا.

4_ البدائل المقومة لنظرية أفعال الكلام:

تم اقتراح العديد من المبادئ تتدرج تحتها قواعد فرعية، حيث سعت هذه الاقتراحات إلى سد الثغرات التي خلفها "غرايس" في عمله هذا، وصياغة قواعد تضبط العملية

[1]- حسن بدوح: المحاورة –مقاربة تداولية-، ص: 165.

التخاطبية، فتتمكن اللغة من تأدية وظيفتها الاجتماعية التفاعلية.

سنحاول عرض هذه الجهود بصورة مختصرة:

1- مبدأ التأدب واعتبار جانب التهذيب:

وقد عدى المبدأ التداولي الثاني الذي ينبني عليه الحوار، حيث اقترح ضمن عملية التقويم والتعديل لما استدركه "غرايس" وهو المبدأ الذي صاغته "روبن لا كوف Robin lakoof" عبر مقالها "منطق التأدب" وقدمته على النحو التالي:

. لتكن مؤدبا.

ويشترط "هذا المبدأ بأن يلتزم المتكلم والمخاطب، في تعاونهما على تحقيق الغاية التي من أجلها دخلا في الكلام، من ضوابط التهذيب ما لا يقل عما يلتزمان به من ضوابط التبليغ"[1] فالعلاقة بين المتحاورين في الخطاب هي التي تعطي الخطاب معناه وتوضح مقصد المرسل.

ومثال ذلك: من فضلك افتح الباب.

فالملاحظ من المثال "أن الملفوظ الأول (من فضلك) خطابا ثانويا، وقد تعني (ألتمس منك المساعدة، ما دمت لا أستطيع إجبارك على فعل ذلك)، فالمرسل هنا يكون أقل درجة من المتلقي أو متساوي معه، ولكن إذا كان المرسل أعلى درجة من المرسل إليه، فمعنى (من فضلك) يختلف، إذ يحكم العرف استخدامها، لتعني حقيقة ما معناه (أطالبك بفعل ذلك، لأبدو مهذبا، بالرغم من امتلاكي السلطة لدفعك لعمله)[2]".

1- طه عبد الرحمان: اللسان أو الميزان أو التكوثر العقلي، ص: 240.
2- ينظر: عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 99.

1-1-قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التأدب:

قدمت "لاكوف" قواعد تهذيبية فرعتها على مبدأ التأدب وهي ثلاثة قواعد:

- **القاعدة الأولى: قاعدة التعفف: ومقتضاها:** لا تفرض نفسك على المخاطب، هذه القاعدة تفرض على "المتكلم ألا يستعمل من العبارات إلا ما يمكنه من حفظ مسافة بينه وبين المخاطب"[1]، أي بقاء المرسل متحفظا، ولا يتدخل في شؤون الآخرين إلا بطلب الإذن قبل الكلام، ومن ثم الاعتذار بعده، ولا يغصب المرسل المتلقي على فعل شيء لا يريده، وكذلك تجنب استخدام العبارات الطلبية بشكل مباشر.

- **القاعدة الثانية: قاعدة التشكيك: مقتضاها:** لتجعل المخاطب يختار بنفسه. وهذه القاعدة تشترط "تجنب المتكلم أساليب التقرير ويأخذ بأساليب الاستفهام كما لو كان مشككا في مقاصده، بحيث يترك للمخاطب مبادرة اتخاذ القرارات"[2].

_ كأن يقول له: ربما ترغب في ممارسة الرياضة.

_ أو يقول له: قد يكون من المفيد أن تمارس الرياضة.

_ بدل أن يقول له: ينبغي عليك ممارسة الرياضة.

وبالتالي يعطي المخاطب للمتلقي حرية اتخاذ القرار بنفسه، وجعل خياراته مفتوحة.

- **القاعدة الثالثة: قاعدة التودد: مقتضاها:** لتظهر الود للمخاطب فتشترط هذه القاعدة "أن يتودد المرسل إلى المرسل إليه بخطابه، علامة على تأدبه معه، إذ يقود ذلك إلى صداقة حميمية بين طرفي الخطاب، فيعوض بذلك ما يخلفه غياب الصداقة الحقيقية، كما يشعر المرسل إليه بالإنعاش، لإحساسه بالتساوي مع المرسل"[3].

11- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 241.
2- المرجع نفسه، ص 241.
3- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 102.

ويقتضي ذلك وجود تساوي وتكافئ بين المتخاطبين، أو أن يكون المخاطِب أعلى مرتبة من المخَاطب، أما إذا كان العكس أي أن المرسل أقل مرتبة من المرسل إليه "فإن توسله بقاعدة التودد، في خطابه، ينبنى على طلبه للحرية، مما يورث نتائج وخيمة على سير المحادثة"[1].

ومثال ذلك أن يستعمل المرسل أدوات وصيغ تظهر قوة العلاقة والصداقة بين طرفي الحوار، كـ: (ضمير المخاطب، الاسم، الكنية، اللقب...)

مثل: يا زيد إني أراك مجتهدا.

وقد استنتجت "لاكوف" إلى أن هناك علاقة بين مبدأي "التعاون"و "التأدب"، في ناحيتين:

_ ناحية الاتفاق.

_ ناحية الاختلاف.

حيث تمثلت ناحية الاتفاق في قاعدة "التعففف"، وذلك من خلال "انتاج الخطاب بصورة رسمية، مما يقتضي وضوحه، وهذا ما يفضي إلى إدراج مبدأ التعاون بقواعده تحتها، انطلاقا من اعتماد المرسل على أقصر الطرق في تبليغ المعلومات إلى المرسل إليه، إذ يتجنب إهدار وقته، مما يبعد عن المرسل تهمة الفضول عليه، أو إحراجه"[2].

وفيما يخص ناحية الاختلاف فقد قالت بأنه: "يكمن في انتاج وفق مقتضى قاعدتي التخيير والتودد هو خرق لقواعد مبدأ التعاون"[3].

1- المرجع نفسه، ص: 102.
2- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 102.
3- المرجع نفسه، ص: 102.

وعليه فإن "لاكوف" ترى بأن قواعد التأدب لها صفة الكلية، حيث نجدها في مختلف المجتمعات البشرية وكذا الجماعات اللغوية، وما نراه من تفاوت في التأدب بين هذه الجماعات، ماهو إلا اختلاف في ترتيب هذه القواعد فيفضل بعضها على بعض بحسب الجماعات.

2_ مبدأ التواجه:

اعتبر المبدأ التداولي الثالث (بعد مبدأ التعاون ومبدأ التأدب)، صاغ هذا المبدأ كل من "**بينيلوب براون Penlop Brown** " و "**ستيفن ليفنسون Stephan C.livinson**"، في دراستهما المشتركة: "التأدب: بعض المسلمات في الاستعمال اللغوي"

(**Politeness, somme universals in language usage**) ويقصد به ما يعتد به المتكلم في تفاعله الكلامي مع الغير، والهدف منه هو ضبط العملية التخاطبية، ويصاغ على النحو التالي:

. لتصن وجه غيرك.

يرتكز هذا المبدأ على مفهومين اثنين أساسيين "أحدهما مفهوم "الوجه" والثاني مفهوم "التهديد" الذي هو نقيض "الصيانة""[1]

_ أما قيمة الوجه الاجتماعية فتتمثل في "الذات التي يدعيها المرء لنفسه والتي يريد أن تتحدد بها قيمته الاجتماعية"[2] وتتمظهر في مظهرين هما:

أ- **وجه سلبي:** أو ما يعرف "بالوجه الدافع" يتمثل في رغبة الانسان في امتلاك حيز وجوده وكرامة شخصية، الحق في عدم الازعاج، الحرية في التصرف، الحرية في عدم التعرض للإكراه.

1- طه عبد الرحمان: اللسام والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 243.
2- المرجع نفسه، ص: 243.

ب- **وجه إيجابي:** وهو "الوجه الجالب" وتتمثل في الصورة الإيجابية المتناسقة، التي يعبر عنها بـ "الشخصية" التي يزعمها المتكلم، ويرغب من غيره تصديقها.

وعليه فالمتكلم يسعى إلى صيانة ماء وجهه من خلال صيانة ماء وجه مخاطبه، وتحقق هذا يدل على التعاون والاحترام والتقدير المتبادل بين الطرفين في المخاطبة.

_ فيما يخص التهديد فقد حاول الباحثان وضع عدد من الاستراتيجيات لضمان الاحترام المتبادل في التخاطب سنورد ذكرها لاحقا.

والتهديد هو: "ما يهدد الوجه تهديدا ذاتيا، وهي الأوال التي تغرق بطبيعتها إرادة المستمع أو المتكلم في دفع الاعتراض (أو الوجه الدافع) وجلب الاعتراف (أو الوجه الجالب)"[1].

وعليه فإن للمتكلم والمرسل أقوالا تهديدية قد تكون جالبة أو دافعة، سنحاول تصنيفها في جدول لتكون واضحة أكثر:

[1]- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 243.

	أقوال تهديدية دافعة	أقوال تهديدية جالبة
المتكلم والمستمع	_ تهدد وجه المستمع الدافع وقد تكون أقوالا تحمله على أداء شيء نحو: الأمر، الطلب، النصح، التذكير، الإنذار...	_ قد تكون أقوال تعبر عن التقويم السلبي مثل: الذم والسخرية
	_ أقوال تهدد وجه المتكلم الدافع كالشكر، وقبول الشكر	_ أو أقوال تعبر عن عدم الاكتراث مثل "التعرض" لكلام المخاطب قبل فهم مراده أو قطع كلامه قبل اتمامه.
	_ أقوال تعبر عن رغبة المتكلم حيث تدعو المستمع إلى حفظها كالتهنئة.	_ أقوال تهدد وجه الجالب كالاعتذار والإقرار والندم
	_ أقوال تحمل المتكلم على القيام بشيء يلزم المستمع قبوله أو رده مثل: العرض والوعد	

2_1_ الخطط التخاطبية المتفرعة عن مبدأ التواجه:

حدد "براون" و "ليفنسن" مجموعة من الخطط التخاطبية للتخفيف من آثار التهديد، حيث يتم بواسطة هذه الخطط وضع صيغ تعبيرية معلومة، تساعد المخاطب على انتقاء ما يناسب قوله عند استعماله الصيغة التهديدية، وهي خمسة خطط[1]:

أ_ أن يتوقف المتكلم عن إيراد القول المهدد.

[1]- ينظر: طه عبد الرحمان. اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 244.

ب_ أن يصرح بالقول المهدد من غير تعديل يخفف من جانبه التهديدي.

ج_ أن يصرح بالقول المهدد مع تعديل يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الدافع.

د_ أن يصرح بالقول المهدد مع تعديل يدفع عن المستمع الإضرار بوجهه الجالب.

هـ_ أن يؤدي القول بطريق التعريض، تاركا للمستمع المجال لاختيار أحد معانيه المحتملة.

. سنقدم مجموعة من الأمثلة لتوضيح الاستراتيجيات السابقة التي وضعها الباحثان:

أ_ اغلق الباب.

في هذا المثال قد يمتنع المتكلم عن طلبه، حيث تعتبر مخاطرة بالوجه قد تضر به أو تضر بالمستمع.

ب_ أطلب منك أن تغلق الباب.

حيث يطلب المتكلم من المستمع فعل هذا الشيء دون استخدامه لأدوات التلطف، وبالتالي يشكل ذلك أثر تهديدي عليه.

ج_ هل لك أن تغلق الباب؟

وهنا يستخدم المتكلم طلبه مع التوسل بطريقة تحفظ الوجه.

د_ ألست تبادر إلى إغلاق الباب كلما تعرضنا لمجرى الهوى؟

نلاحظ أن المتكلم يطلب من المستمع إغلاق الباب مع التوسل بصيغة تحفظ الوجه الجالب لهذا المستمع.

هـ_ إن الجلوس في مجرى الهواء مؤذي.

وهنا يترك المتكلم المجال لمخاطبه استخراج المعنى المقصود بنفسه.

وعليه فإن هذين المعيارين من (الوجه) نزعتين متقابلتين ومتكاملتين في آن واحد هما:

_ النزعة إلى التوحد: محافظة الفرد على ذاته من الاقتحام.

_ النزعة إلى التواصل: تبادل المنافع والتعاون.

3_ مبدأ التأدب الأقصى:

وهو المبدأ التداولي الرابع وهو مبدأ مكمل ومفصل لمبدأ التعاون، قدمه "**ليتش**" **(Leech)** ، في كتابه "**مبادئ التداوليات**"، ويرتكز هذا المبدأ على قاعدتين أساسيتين هما:

الأولى سلبية: قلل من الكلام الغير مؤدب.

الثانية إيجابية: أكثر من الكلام المؤدب.

وإن "كان الوجه عند (براون وليفنسن) هو رمز التهديد في الخطاب، فإن الذات كلها عند (ليتش) المحور الذي يتوجه صوبه الخطاب"[1].

عدى "مبدأ التعاون" نقطة الانطلاقة لدى "ليتش"، حيث كان ناقدا ومستدركا لهذا المبدأ، "فيقر بأهميته، بوصف التعاون هو الأساس المفترض لتوجيه طرفي الخطاب، لأنه الرابط بين قصد المرسل في خطابه ومعنى الملفوظ الدلالي، أو قصوره، فيتصف على انحصار دوره على تنظيم التواصل، والوقوف عند المستوى

[1]- عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، ص: 109.

التبليغي للخطاب، مغفلا مبادئ التداول الاجتماعية والنفسية، كما لا يمكن تعيين صلاحيته في المجتمعات كلها"[1].

فاقترح "مبدأ التأدب" لسد عثرة "مبدأ التعاون" ثم جمع بين المبدأين في التأسيس لمكونات البلاغة في الخطاب.

4-1 قواعد التخاطب المتفرعة على مبدأ التأدب الأقصى:

وضع "**ليتش**" قواعد ذات صورة ثنائية تتفرع من مبدأ التأدب الأقصى، فنتجت عنها ست قواعد، وهي[2]:

- **قاعدة اللباقة**، وصورتاها هما على التوالي:

أ- قلل من خسارة الغير.

ب- أكثر من ربح الغير.

- **قاعدة السخاء**، وصورتاها هما:

أ- قلل من ربح الذات،

ب- أكثر من خسارة الذات.

- **قاعدة الاستحسان**، وصورتاها هما:

أ- قلل من ذم الغير،

ب- أكثر من مدح الغير.

- **قاعدة التواضع**، وصورتاها هما:

أ- قلل من مدح الذات،

ب- أكثر من ذم الذات.

- **قاعد الاتفاق**، وصورتاها هما:

1- المرجع نفسه، ص: 109.

2- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 246-247.

أ- قلل من اختلاف الذات والغير،

ب- أكثر من اتفاق الذات والغير.

- **قاعدة التعاطف**، وصورتاها هما:

أ- قلل من تنافر الذات والغير،

ب- أكثر من تعاطف الذات والغير.

صنف "**ليتش**" هذه القواعد حسب استراتيجيات تمنع وقوع التنازع الذي يمنع التعاون بين المتكلمين، حيث تمثل الهدف من وضع هذه القواعد هو المحافظة على الصلة الاجتماعية، التي عدت ضمن شروط التعاون، نجده يركز على وجه الخصوص على قاعدة اللباقة، لأن المتكلم "لو صرح بالأمر تصريحا، متبعا قواعد التعاون، لأفضى به ذلك إلى قطع التعاون وإيقاف المخاطبة"[1]، فإذا استعان المتكلم بقاعدة اللباقة لطلب أمر ما، نجد المخاطب ينهض لإنجاز ذلك الأمر، وبالتالي تتحقق غاية المتكلم.

ومثال ذلك:

- أعطيني الكتاب.
- أريدك أن تعطيني الكتاب.
- هل أستطيع استعارة الكتاب؟
- ليتك تعيرني الكتاب.

_ نلاحظ في المثال الأول الطلب المباشر للأمر وهذا قد يفتح باب النزاع والمخالفة بين المتخاطبين، وهو أقل الأمثلة لباقة.

1- المرجع السابق، ص: 247.

_ أما المثال الثاني فالمتكلم يستبدل الجملة الأمرية من المثال الأول إلى جملة خبرية، وتعتبر أكثر لباقة من سابقتها، حيث تترك للمتلقي حرية اختيار انجاز ما طلب منه.

_ أما الجملة الثالثة فهي أكثر لباقة من الجملتين السابقتين، لأنها جاءت على صيغة سؤال، فيجيب المستمع عليها بـ "نعم" أو "لا".

_ أما الأخيرة فهي الأكثر لباقة من الجمل السابقة، "لأنها تظهر عدم طمع المتكلم في وقوع المطلوب، حتى إذا لم يقع هذا المطلوب من المخاطب، لم يؤد ذلك إلى تنازع، أما إذا وقع، فإنه يكون بمنزلة تفضل منه على المتكلم، فيكون المخاطب قد مُنِح (بضم الميم) النهاية في الأخير"[1].

وعليه فإن "**ليتش**" قدم مبدأه في الفعل الكلامي انطلاقا من المبدأ التعاوني لـ "**غرايس**" غير أنه رأى بأن قواعد هذا المبدأ غير كافية للغة الخطاب، فأضاف معطيات نفسية واجتماعية، تمثلت في القواعد السابقة الذكر.

5_ مبدأ الصدق:

وهو المبدأ التداولي الخامس، وقد صاغ هذا المبدأ "**طه عبر الرحمان**" من خلال الاستلهام من تراث الثقافة الاسلامية، ويصاغ هذا المبدأ على النحو التالي:

. لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك.

ويقوم هذا المبدأ على عنصرين أساسيين هما، ""نقل القول" الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التبليغي من المخاطبة، والثاني "تطبيق القول" الذي يتعلق بما أسميناه بالجانب التهذيبي منها"[2].

1- المرجع السابق، ص: 247- 248.
2- طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 249.

5-1-قواعد التواصل المتفرعة على مبدأ الصدق:

تتفرع عن مبدأ التصديق قواعد مضبوطة من حيث الجانب التبليغي، أجملها "**طه عبد الرحمان**" من خلال كتاب "**المارودي**" "**أدب الدنيا والدين**" وتتمثل في:

أ- ينبغي للكلام أن يكون لداع يدعو إليه، إما في اجتلاب نفع أو دفع ضرر (تقوم مقام مبدأ التعاون) بتحديدها الهدف من المخاطبة.

ب- ينبغي أن يأتي المتكلم به في موضعه ويتوخى به إصابة فرصته، (تقوم مقام قاعدة العلاقة) فهي تقتضي السياق المناسب للخطاب.

ج_ ينبغي أن يقتصر من الكلام على قدر تدرجاته، (تقوم مقام قاعدة الكم) باكتفائها بالضروري من الخبر.

د_ يجب أن يتخير اللفظ الذي به يتكلم، (تقوم مقام قاعدة الجهة) فهي تشترط فصاحة الألفاظ وصحة المعنى، وأسلوب الوضوح، وغياب هذه الشروط يؤدي إلى اختلاف المعنى.

وأجملت هذه القواعد ما ورد في "مبدأ التعاون" وما تفرعت عنه من قواعد لكنها استثنت قاعدة واحدة وهي قاعدة الصدق.

5-2-قواعد التعامل المتفرعة عن مبدأ الصدق:

يتفرع عن مبدأ الصدق عنصر أساسي ثاني وهو ما يطلق عليه بتطبيق القول، وهذه القواعد تندرج ضمن الجانب التهذيبي، وهي مستوحاة من التراث الاسلامي أيضا، تتعلق بقواعد التخاطب المعلومة وهي ثلاثة[1]:

1_ قاعدة القصد، تصاغ على النحو التالي:

[1]-ينظر : طه عبد الرحمان: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص: 250-251.

_ لتتفقد قصدك في كل قول تلقي به إلى الغير.

وهذه القاعدة تسعى إلى وصل مستوى التبليغ بمستوى التهذيب في المخاطبة، ومحاولة الخروج من الدلالة الظاهرة من الكلام.

2_ قاعدة الصدق، تصاغ على النحو التالي:

_ لتكن صادقا فيما تنقله إلى غيرك.

وتحمل هذه القاعدة المتكلم مسؤولية المراد من القول نظرا أن المتكلم يكون قد بلغه إلى المستمع عن طريق التلميح لا التصريح، فيكون المخاطب بتعقبه بمعونة القرائن المقالية والمقامية التي تتعلق بالقول، من غير أن يقين أنه عين مقصود المتكلم، ولا يأمن رد المتكلم له. وبهذا فإن قاعدة القصد تأخذ بعنصر العمل من الجانب التهذيبي سواء من جهة المتكلم أو المخاطب.

3_ قاعدة الإخلاص، تصاغ على النحو التالي[1]:

_ لتكن في تودك للغير متجردا عن أغراضك.

تقتضي قاعدة الصدق ثلاثة مستويات: "الصدق في الخبر" وتتمثل في حفظ المتكلم لسانه عن إخبار المتلقي بأشياء على خلاف ما هي عليه، أما المستوى الثاني يتمثل في "الصدق في العمل" هي أن يصون المتكلم سلوكه حتى لا يقع سوء الفهم من طرف المستمع، وأما المستوى الأخير فهو "مطابقة القول للعمل" يقتضي من المتكلم المحافظة على السلوك وصيانة اللسان حتى لا يشعر المستمع بوجود تفاوت بينهما.

[1]- المرجع السابق، ص: 250-251.

مخطط مبادئ التخاطب

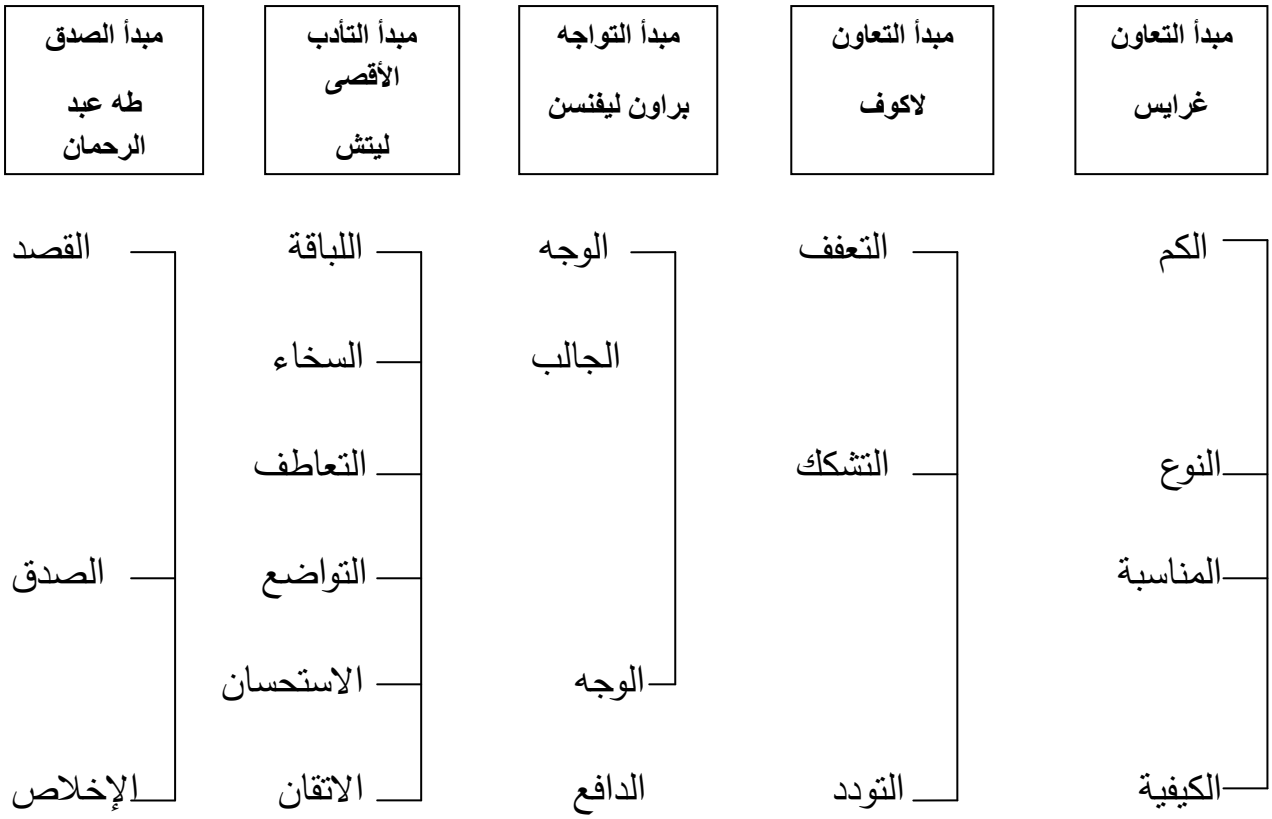

حاولنا في هذا المخطط الجمع بين ما قدمه **غرايس** في مبدأ التعاون وبين المحاولات التي حاولت سد الثغرات التي أغفلها.

نستخلص من هذا الفصل أهم الأفكار التي عرضها **غرايس** في تأسيسه لنظريته، وبالتحديد ما قدمه في "**الاستلزام الحواري**" و "**مبدأ التعاون**"، واعتبرت محاولاته من أهم وأكثر الاسهامات تأثيرا في ميدان الدرس التداولي.

فقد سعى إلى بناء نظرية متكاملة قوامها "**القصد**"، أي أن المتكلمين في الكثير من الأحيان يقولون شيئا ويقصدون غير ما يظهر في كلامهم وبصفة أخرى ما يحاول المتكلم تبليغه للمتلقي من خلال العبارات والكلمات، مقترحا في ذلك "مبدأ التعاون" مفاده أن أطراف التخاطب يمكن أن تتعاون فيما بينها لتحصيل المطلوب الذي حدد منذ البداية أو أثناء التحاور، وقد اقترح "**غرايس**" في هذا المبدأ أربعة قواعد متفرعة منه، حيث افترض أن يحترمها المتخاطبون أو يستغلوها، وهذه القواعد تستهدف مبتغى واحد يتمثل في ضبط مسار الحوار، حيث يرى بأن احترامها كفيل بتبليغ مقاصدنا وبالتالي تحقيق تواصل مثالي، كما يرى بأن الاستلزام الحواري ينجم عن العدول عن إحدى القواعد التي تحكم الحوار اللغوي مع التشبث بمبدأ التعاون.

وهذه القواعد التي وضعها "**غرايس**" كانت مناطا للانتقادات لاقتصاره على الجانب التبليغي دون الأخذ أو التركيز على جوانب أخرى، كالجانب الاجتماعي والتهذيبي وغيرها من الجوانب الأخرى التي تمت الإشارة إليها فقط أو أنه أغفلها كليا على الرغم من الدور المهم الذي تقوم به في العملية التخاطبية، مما فتح المجال أمام الباحثين لاقتراح بدائل مقومة لنظريته.

خاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي إنطلق من افتراضات مسبقة، دارت في مجملها حول **"أسس التخاطب و محاذيره عند "غرايس" في إطار نظرية الأفعال الكلامية "** خرجنا من خلاله بجملة من النتائج أهمها :

- تنوع مصادر الدرس التداولي، إذ نجد لكل مفهوم من مفاهيمه حقل معرفي إنبثق منه .
- التداولية فرع من علم اللغة نبحث في كيفية إكتشاف السامع مقاصد المتكلم، كما تهتم بأحوال المتخاطبين و السياق الذي يجري منه الخطاب .
- تتداخل التداولية مع العديد من العلوم المختلفة (علم النفس، علم الإجتماع ...)، و تتقاطع مع العديد من التيارات التي تشترك في عدد من الأفكار .
- عالجت التداولية الكثير من المفاهيم أهمها :أفعال الكلام ، الإستلزام الحواري ....
- الفعل الكلامي من أبرز المفاهيم التداولية ، حيث تعد نظرية الأفعال الكلامية الفكرة الأولى التي نشأت منها اللسانيات التداولية .
- جاء بفكرة الأفعال الكلامية الفيلسوف " **أوستين** " و طورها تلميذه " **سيرل** " ثم حاول " **غرايس** " وضع الضوابط لهذه النظرية .
- كانت مرحلة التأسيس الأولى لنظرية الأفعال الكلامية مع أوستين، حيث قسم الفعل الكلامي إلى سبعة أفعال، لكن تقسيمه لم يسلم من النقد .
- نظر" **سيرل** " إالى نتائج معلمه نظرة تمحيصية مستكملا مساره مع إنشغال واضح بالأفعال الكلامية غير المباشرة، معتقدا أن الفعل الكلامي هو الوحدة الأساسية للتواصل اللساني، حيث تحكمه ضوابط غير لسانية بالإضافة إلى الضوابط اللسانية .
- قدم " **غرايس** " مبدآ سماه ب " **الإستلزام الحواري** " سعى من خلاله إلى الكشف عن جوانب أخرى من التواصل، وهذا التواصل يكون غير مباشر و غير معلنا عنه، بدليل أن المتكلم يقول كلاما و يقصد غيره، كما أن السامع يسمع كلاما، و يفهم منه غير ماسمع .

- المبادئ و المقولات المحددة للمحاورة لدى " **غرايس** " تتعالى عن الممارسات الحوارية العادية، فهي لا تخص محاورة بذاتها، و لا تعرف عن المتكلم شيئا و لا وصفه .
- عمل " **غرايس** " على جعل التخاطب يقوم على قواعد من شأنها ضبط العملية التخاطبية ، و أي خرق لأي قاعدة من القواعد الفرعية، التي تندرج عن مبدأ التعاون سوف يؤدي بالضرورة إلى الإنتقال من المعنى الحرفي و الظاهر للجملة إالى معنى أخر مستلزم ضمنيا .
- ما إقترحه " **غرايس** " من مبدأ التعاون، و القواعد المتفرعة عنه، يرتكز بالأساس على الجانب التبليغي في الخطاب .
- هدف " **غرايس** " إلى بناء نظرية متكاملة، إلا أن هذه النظرية لم تسلم من النقد، مما إستلزم وجود بدائل و مكملات لها من شأنها سد وملأ الفراغ و النقص، ومن بين هذه الإقتراحات : " مبدأ التأدب "، " مبدأ التواجه "... .

ملحق

نبذة مختصرة عن بول غرايس:

حياته:

هو هربرت بول غرايس (**Paul grice**) من مواليد **13 مارس 1913** في هاربورن (إحدى ضواحي مدينة برمنغهام الأن)، عد أستاذا وفيلسوفا ولغوي بريطاني، شغل منصب أستاذ في كلية "**كليفتون**"، ثم في كلية "**كوربوس كريستي**"، في جامعة إكسفورد، درس في مدرسة "**روسال**" فترة وجيزة، ثم عاد مرة أخرى إلى جامعة اكسفورد من **1938** إلى غاية **1967**م، إلا في الفترة الممتدة من **1939**- **1945**م، ارسل إلى تأدية الخدمة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، انتقل إلى الولايات المتحدة للحصول على الأستاذية من جامعة كاليفورنيا، بيركلي، ظل يعمل بها إلى غاية وصوله سن التقاعد وذلك عام 1988.

وفاته:

توفي **بول غرايس** عن عمر يناهز الخامسة والسبعون سنة، في **بيركلي بكاليفورنيا**، سنة 1988م.

إنجازاته:

عرف **غرايس** بإسهاماته في فلسفة اللغة وبخاصة تحليله للمعنى المتكلم **speakers meaning** أو النظرية القصدية في المعنى كما أسميها، ومشروع علم الدلالة القائم على القصد **intention-based semantics** على حد تعبير ستيفين نشيفر، ونظرية الاقتضاء التخاطبي **conversatinal implicature** ، زد على ذلك إسهامه في فلسفة

الأخلاق التي حاول أن يقدم فيها أساسا ميتافيزيقيا للقيمة وعمله في علم النفس الأخلاقي، وعلم النفس الفلسفي.

وعدت نظريته في الاستلزام من أهم وأكثر المساهمات تأثيرا في علم التداوليات.

جاءت جل كتاباته في شكل مقالات، نشرت في المجلات الفلسفية الرائدة على مدار ما يزيد عن ثلاثين سنة.

كتب عن المعنى (**meaining**) عام **1948**م، ونشر عمله بالتحديد سنة **1957**، جمعت مقالاته في كتاب واحد يحمل اسم "**دراسات في طريق الكلمات**" عام **1989**م كما نشر كتاب آخر له تحت اسم "**مفهوم القيمة**" سنة **1991**م، كما ظهر له كتابا أخيرا بعنوان "**جوانب العقل**" عام **2001**م.

تميز **غرايس** بالنظرة الثاقبة والدقيقة في عرضه للمشكلات الفلسفية.

مؤلفاته:

من أهم ما نشر غرايس من مقالات ومؤلفات وهي كالتالي:

1- **الهوية الشخصية:** قدم مقالا تعديليا لنظرية لوك في الهوية الشخصية القائمة على الذاكرة عام 1941م.

2- **في الدفاع عن العقيدة:** قدمه بالاشتراك مع "ستراوسون" عد هذا المقال أحد المعالم الأساسية في الفلسفة التحليلية، حيث يدافع فيها عن التمييز بين العبارات التحليلية والتركيبية عام 1956م.

الأسماء الفارغة: دافع فيها عن نظرية الأوصاف عند "رسل" رفض الاتهام القائل أن الأوصاف المحددة غامضة بين تفسير "رسل" وتفسير المعتمد على الاستعمال الإثاري.

3-محاضرات في اللغة والواقع: محاضرات ألقيت في جامعة "ليويس" (liois) ولم تنشر

4-سوى محاضرة واحدة من هذه المحاضرات بعنوان الافتراض "المسبق والاقتضاء التخاطبي" التي وردت في كتاب "دراسات في طريق الكلام".

5-القصد واللايقين: يتناول هذا المقال أفكار غرايس عن القصد والإرادة والاعتقاد.

6-المنطق والتخاطب: من المقالات المشهورة باسم "وليام جيمس" يناقش قضية الاقتضاء التخاطبي.

7-محاضرات ايمانويل كانط: سنة 1977م، ألقيت في جامعة ستانفورد، ونقحت وألقيت كمحاضرات جون لوك في جامعة اكسفورد بعنوان "جوانب العقل".

8-ديفيد سون في ضعف الإرادة: نشرت عام 1985م، تنص على أراء ديفيد سون في ضعف الإرادة.

9-الأفعال والأبحاث: اعتبرت مناقشة لأعمال ديفيد سون في الأفعال والإحداث، عرض فيها غرايس وجهة نظر بديلة.

10- أرسطو في تعدد الوجود عام 1988.

11- دراسات في طريق الكلمات عام 1989م.

12- مفهوم القيمة 1991م.

13- جوانب العقل 2001م.

له كذلك العديد من المحاضرات والمذكرات لم تنشر بعد، وهي موجودة في جامعة كاليفورنيا، تحمل في طياتها أفكاره في علم النفس الفلسفي، والأخلاق، وعلم النفس الأخلاقي، ومن يدري ! لعل هذه المحاضرات والمذكرات إذا رأت النور تركت في الفكر المعاصر أثرا لم يخطر لصاحبها على بال.

قائمة المصادر والمراجع

*القرآن الكريم برواية ورش

1-**ابراهيم** خليل: في اللسانيات و نحو النص، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2007م.

2- أحمد مختارعمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1985م.

3-أحمد مومن: اللسانيات النشأة و التطو، دار الفكر، دمشق، ط1، 1429 ه/ 2008م.

4- آن روبول جاك موشلار: التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغموس و محمد الشيباني، المنظمة العربية، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، يوليو 2003م.

5- جواد ختام: التداولية أصولها و اتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 1431ه/2010م .

6- جورج يول: التداولية، تر:قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 1431ه/2010م .

7- جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، تر:عبد القادر قنيني، المغرب أفريقيا، الشرق، ط2، 2008م .

8- حسن بدوح: المحاورة، مقاربة تداولية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، د،ط، 2012م .

9-خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر و التوزيع، العلمة، الجزائر، ط1، 2009م .

10-دالاش الجيلالي: مدخل الى اللسانيات التداولية، تر: محمد محياتن ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 1986م .

11- دومينيك مانقانوا: المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد محياتن، منشورات الاختلاق، الجزائر، ط1، 2005م .

12- الزمخشري أبوالقاسم محمود: أساس البلاغة، تحقيق، عبد الرحيم محمود، عرف به أمين خولي، دار المعارف للطباعة و النشر، لبنان، 1992م .

13- سيد هاشم الطبطبائي: نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرون و البلاغيين العرب، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، دط، 1994م .

14- صلاح اسماعيل عبد الحق: التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير، بيروت ط1، 1993م .

15- صلاح اسماعيل: نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، دط،2005 م .

16- طه عبد الرحمان: اللسان و الميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، ط1 ، 1998م .

17- طه عبد الرحمان: في أصول الحوار و تجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000م

18- عبد الهادي بن ظاهر الشهري: إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م .

19- عمارة ناصرة: الفلسفة و البلاغة مقاربة حجاجية للخطاب الفلسفي، منشورات الإختلاف، الجزائر، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2009م .

20- العياشي أدراوي: الإستلزام الحواري في التداول اللساني، دار الأمان، الرباط، منشورات الإختلاف، الجزائر، ط1، 1432هـ / 2011م .

21- فان دايك: النص و السياق، إستقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي، تر: عبد القادرقنيني، الدار البيضاء، أفريقيا، الشرق، ط1، 2000م .

22- فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، تر:الدكتور بونيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة و النشر و التوزيع، بيت الموصل، بغداد، العراق، دط، 1988م .

23- فرانسواز أرمينكوا: المقاربة التداولية، تر:سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط ، المغرب، ط1، 1986م .

24- فيليب بلانشيه: التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر:صابر الحباشة، دار الحوار للنشر و التوزيع، اللاذيقية، سوريا، ط1، 2007م .

25- كلاوس برينكر: التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية و المناهج، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط1، 2005م .

26- مسعود صحراوي: التداولية عند علماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة لطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م .

27- محمود أحمد نحلة: أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دط، 2002م .

28- نواري سعودي أبو زيد: في تداولية الخطاب الأدبي، المبادئ و الإجراء، بيت الحكمة للنشر و التوزيع، سطيف الجزائ، سطيف، الجزائ، ط1، دت .

المعاجم :

29- جاك موشلار: القاموس الموسوعي التداولية ، مجموعة من الأساتذة و الباحثين من الجامعات التونسية، اشراف: عز الدين المجدوب، منشورات سيناتور، تونس، دط، 2010 م.

30- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تحقيق و ضبط عبد السلام محمود هارون، دار الجبل، ط1، دت .

31- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، مجلد 5، ط1، 1986م .

الرسائل:

32- حليمة بوالريش: أفعال الكلام في الخطاب القرآني " سورة البقرة أنموذجا "، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية و آدابها واللغات، اشراف: عبد الكريم بورنان، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/ 2012م .

33- رحيمة شيتر: تداولية النص الشعري، "جمهرة أشعار العرب نموذجا " أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الادب، قسم اللغة العربية و أدابها، كلية الأدب و العلوم الانسانية، إشراف عبد القادر دامخي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008م /2009م

34- سامية بن يامنة: سياق الحال في الفعل الكلامي ، مقاربة تداولية، أطروحة دكتوراه، قسم اللغة العربية و أدابها، كلية الأداب و اللغاتو الفنون، إشراف أحمد عزوز، جامعة وهران، 2011-2012م .

35-فصيلة عبد الحسن صالح أبو سواده: تقييم أداء معلمات اللغة العربية في المرحلة الثانوية، في ضوء النحو الوظيفي، (رسالة مخطوطة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1419هـ/ 1998م .

المجلات :

35- حكيمة بوقرومة: دراسة الأفعال الكلامية، مقاربة تداولية منشورات مختبر تحليل الخطاب، دار الأمل، العدد 3، جامعة مسعود معمري، تيزي وزوا ماي 2008م .

36- راشد الراضي رشيد: الدلالات الاستلزامية في اللغة العربية، مجلة الفيصل، العدد 280، شوال 1420هـ/ يناير فبراير 2000م .

37- سعاد ميرود الإستلزام الحواري في "سورة طه"، الجزائر، المجلد 5، العدد 1، 30 جوان 2018م .

38- صلاح الدين ملاوي: نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية، مجلة كلية الأدب، العلوم الإنسانية و الإجتماعية، العدد 4، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2009م .

39- صالح غيلوس، أزكور نزيهة: قضايا التداولية في التراث العربي، أفعال الكلام نمذجا، مجلة العمدة في اللسانيات و تحليل الخطاب ، العدد 5 ، 2018م .

40- العيد جلول: نظرية الحدث الكلامي من أوستين الى سيرل، مجلة الأثر، جامعة قاسي مرياح، ورقلة، الجزائر، دت .

41- عبد الحكيم سحالية: التداولية، مجلة المخبر، أبحاث في اللغة و الأدب الجزائري، قسم الأب العربي جامعة بسكرة ، العدد 5 ، دت .

42- عبد القادر البار، الإستلزام الحواري و ديناميكية التخاطب في مفهوم غرايس، مجلة مقاليد، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، العدد 14 جوان، 2018م .

43- لوبيز وألنسودى ألموس:لسانيات الخطاب حوارمع باتريك شارودو، تر: محمد بحياتن، مجلة اللغة العربية الصادرة عن المجلس الأعلى للغة العربية، العدد 2، الجزائر، 1999م .

44- لبوخ بوجملين و شيباني الطيب: العناصر التداولية التواصلية في العملية التعليمية، مجلة الأثر، العدد 10، دت .

45- محمود بولخطوط: تجليات الإستلزام الحواري في قصص جميلة زنبير "أصابع الإتهام نموذجا "، مجلة رؤى الفكرية، مخبر الدراسات اللغوية و الأدبية، جامعة سوق أهراس، الجزائر، العدد 08، أوت، 2018م .

46- نصيرة غمازي: نظرية أفعال الكلام عند أوستين، مجلة اللغة و الأدب، الجزائر، العدد 17، جانفي 2007م .

47- وهيبة غقاقلية: الفعل الكلامي و سلطة التلفظ في فلسفتي الفعل و العمل، مجلة إشكالات في اللغة و الأدب المجلد 9، العدد 3، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2020م .

المصادر الإلكترونية :

48- عبد السلام إسماعيل علوي: التلفظ و الإنجاز، 23/05/2021 ،

www.fikr wanakd.aljabriabed.net/n58

فهرس

مقدمة	أ-د
مدخل	6- 26
1- تعريف التداولية	6- 9
أ- التعريف اللغوي في المعاجم	6- 7
ب–التعريف الاصطلاحي للتداولية	7- 9
2- نشأة التداولية	9- 12
3–مجالات التداولية	13– 14
4- علاقة التداولية بالعلوم الأخرى	14- 19
4–1– علاقة التداولية باللسانيات البنيوية	14-16
4–2– علاقة التداولية بالنحو الوظيفي	16- 17
4–3– علاقة التداولية بعلم الدلالة	17- 18
4-4- علاقة التداولية باللسانيات التعليمية	18- 19
5- جهود العلماء الغربيين في تطوير التداولية	19-21
الفصل الأول: نظرية أفعال الكلام	
1–مفهوم الفعل الكلامي	23- 24
2–خصائص الفعل الكلامي	24-27
2– 1– القصدية	24-25
2-2- المواضعة والتعاقد	25- 26
2-3- الحالية	26- 27
3- إرهاصات نظرية أفعال الكلام وتطورها	28-30
4- نظرية أفعال العلام عند أوستين	30- 40
5–نظرية أفعال الكلام عند سيرل	41- 53
الفصل الثاني: نظرية أفعال الكلام عند بول غرايس	
1–أسس نظرية بول غرايس	55-57
– الفعل الكلامي المباشر	56
– الفعل الكلامي غير المباشر	56- 57
2- الاستلزام الحواري ومبادئ الحوار عند بول غرايس	58- 66

1-2 ماهية الاستلزام الحواري	58- 59
2-2 مبدأ التعاون وقواعد الحوار الأربعة	59- 61
3-2 أنواع الإستلزام	62- 65
1-3-2 الاستلزام العرفي/ التواضعي/المعجمي	62-63
2-3-2 الاستلزام الحواري/التخاطبي/غير العرفي	63- 65
3-خرق قواعد التخاطب	67- 69
4-محاذير نظرية بول غرايس	67- 93
5-البدائل المقومة لنظرية بول غرايس	78- 91
خاتمة	95-96
ملحق	98-100
قائمة المصادر والمراجع	103- 108
الفهرس	110-111

الملخص:

حاولنا في هذا البحث المعنون ب **(أسس التخاطب و محاذيره عند بول غرايس في ظل نظرية أفعال الكلام)** الاعتماد على الشرح و التفسير مع ذكر أهم القضايا التي تطرقنا إليها كالتداولية التي تعتبر نقطة الإهتمام لدى الكثير من الدارسين ، إذ تبحث في دراسة إستعمال اللغة عبر سيقاتها . و كذا الأفعال الكلامية و إرهاصاتها و تطورها ، و ما قدمه رواد هذه النظرية من إسهامات **(أوستين ،سيرل ،غرايس)** ، في التركيز على جهد **"غرايس"** ، و محاولات التي سعى من خلالها إلى وضع نظرية متكاملة تمكن اللغة من تأديت وظيفتها الإجتماعية التواصلية ، وأثناء عرضه لأفكاره وقع لأفكاره وقع في بعض من الهفوات ، جعلته عرضة لمجموعة من الإنتقادات ، أعمها اهماله لبعض قوعملية التلفظ بالخطاب.

Summary:

We have tried in this research adderessed : the basics of communication and its precautions according to " **PAUL GRACE "** under the speech act theory , rely on explanation and interpretation with the most important issues mentioned pragmatics , the point of interest for many learners , it examines the use of language through its context and verbal verbs , their beginnings and development and the contributions of the poineers of this theory **"AUSTIN ,SEARLE , GRACE "** in focus on Grace's effort and the arrempts he made to devolop an intergrated theory that enables language to perform its sociel and communicative function , while presenting his ideas he made some lapses and mistakes that made him vulnerble to criticism , the most important of which was his neglect of some rules that control the pronunciation of speech.

الكلمات المفتاحية:

التداولية ، نظرية أفعال الكلام ، التخاطب ، الاستلزام الحواري ، مبدأ التعاون